

التخطيط الشامل للبازنكية ٢٠٠٥





محافظة الاسكندرية

محافظة الإسكندرية - جامعة الاسكندرية
مشروع التخطيط الشامل

موجز
التقرير العام
للتخطيط الشامل
لمحافظة الاسكندرية
حتى عام ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون

« صدق الله العظيم »

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواز مصر - هاتف : ٧٧٤١٤٤ - ٤٤٧٧٩٩ - فاكس : ٤٤٧٧٩٩
مكة : حي ب - ٤٤١٤٤ - هاتف : ٣١٤١١١ - ٣١٤١١٢ - فاكس : ٣١٤١١٢
دمشق : ٢٠١٤٤ - هاتف : ٢٠١٤٤٤ - فاكس : ٢٠١٤٤٤

مقدمة

ان هذا التقرير لمشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية يمثل ملخصا للتقرير الشامل النهائي لتخطيط محافظة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ . وهو وفاء لالتزام جامعة الاسكندرية قبل محافظتها لاداء هذا العمل الوطنى الكبير . ولقد كان التقرير النهائى ثمره خمس مراحل من العمل الدائب والمجهود المبذور للجان المتخصصة من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الاسكندرية المختلفة وخبراء المشروع فى كافة المجالات بالتعاون مع خبراء المشروع من اساتذة من جامعة ليفربول . وكان نتيجة هذه الدراسات العلمية والميدانية الكبيرة ان وصل حجم التقرير الشامل الى حوالى الفين وخمسمائة صفحة تقع فى خمسة مجلدات مدعمة بالرسومات والخرائط والمداول الاحصائية .

ولقد استمر العمل الفعلى فى المشروع حوالى عشرين شهرا من ابريل ١٩٨٢ حتى نوفمبر ١٩٨٣ قسمت الى خمس مراحل على الوجه الاتى :

- ١ - المرحلة الاولى واهتمت بجمع المعلومات وتحديد المشاكل .
 - ٢ - المرحلة الثانية وركزت العمل فيها على تحليل البيانات ومراجعة الدراسات .
 - ٣ - المرحلة الثالثة وتم فيها استخلاص النتائج وتحليل البدائل والاقتراحات فى كافة المجالات والتنسيق بينها واعداد التقارير الابتدائية للتخطيط الشامل .
 - ٤ - المرحلة الرابعة وتم توقيع الدراسات والنتائج والتوصيات على الخرائط النهائية واعداد التقارير لتخطيط الشامل .
 - ٥ - المرحلة الخامسة واهتمت باعداد الرسومات النهائية والتقرير النهائى للتخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية .
- ولقد صاحب هذا الجهد الكبير القيام باعداد معرض لخرائط التخطيط الشامل وكذلك عمل بحسب لمنطقة وسط المدينة متضمنة اقتراحات تطويرها واعادة احياها .
- ولقد حدد للتخطيط الشامل عشرون سنة تشتمل على اربع خطط خمسية تبدأ من عام ١٩٨٥ وتنتهى فى عام ٢٠٠٥ وتم تقدير الاستثمارات المطلوبة للقطاعات المختلفة فى كل خطة ومرحلة . وانه من الواجب تشريع الاطار القانونى اللازم لوضع توصيات واهداف التخطيط الشامل موضع التنفيذ وان يتم استكمال كافة المتطلبات الواردة فى كل خطة حتى يتم تغطية العجز الحالى ومواكبة الزيادة السكانية والتطور العمرانى والحضارى لمدينة الاسكندرية نحو مستقبل مشرق إن شاء الله .
- وانه من الوفاء التنويه بكل تقدير وعرفان بالمجهود الكبير الذى بذله الأستاذ الدكتور محمد فؤاد حلمى المدير السابق للمشروع الذى يرجع اليه الفضل فى ولادة هذا المشروع وارساء قواعده ورفع عمده . كما اننا نشيد بالتعاون الكبير الذى تم بين اجهزة المحافظة وهيئاتها المختلفة ولجان المشروع المختلفة والتى قدمت المساعدة المخلصة فى الوصول الى الاقتراحات والتوصيات للتخطيط الشامل .

كما انه لابد من تسجيل الشكر والتقدير لاساتذة جامعة ليفربول الذين ساهوا بكل اخلاص بالرأى والشورة والخبرة الطويلة فى اثناء اعمال وتقارير اللجان المتخصصة مما كان له اكبر الفائدة وعظيم الاثر . ولقد امكن تحقيق هذا بفضل المعونة المشكورة التى قدمتها وزارة التنمية لما وراء البحار بالحكومة البريطانية .

واخيرا فالتنا تقدم هذا التقرير الملخص الى شعب الاسكندرية الكريم وقادتها الى مصر العزيزة وبعدوننا الامل والرجاء ان يسهم إسهاما رئيسيا فى استمرار مسيرة الحضارة والنور لاحدى اقدم المدن العامرة فى عالمنا المعاصر . والله ولى التوفيق .

ادارة مشروع التخطيط الشامل

استراتيجية واسس التخطيط الشامل للاسكندرية الكبرى :

- ١ - يعنى المخطط بالإضافة الى مشاكل الامتداد العمراني لمدينة الاسكندرية . علاقة هذا الامتداد بتخطيط مدينة العامرية الجديدة في اتجاه الغرب . وتنمية الساحل الشمالى وتخطيط مشروعاته السياحية في اتجاه الشمال الغربى .
- ٢ - ان اهم غايات التخطيط الشامل لمدينة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ هى كيفية مقابلة النمو السكانى المنتظر ان يصل الى ٤٧٥٠٠٠٠ نسمة ولهذا الغرض فقد تم تخصيص مساحة كافية للامتداد العمراني غرب المدينة .
- ٣ - اتخذ هذا الاجراء للمحافظة على الاراضى الزراعية الحثية جنوبى وجنوب شرق المدينة .
- ٤ - الابقاء على الطابع السياحى والاصطيفائى للمدينة بواجهتها البحرية الشهيرة .
- ٥ - تقع بحيرة مريوط فى منتصف مساحة الامتداد العمراني للمدينة وممتدة من الشرق الى الغرب . ويمكن بالتخطيط السلم أن تخلق هذه البحيرة شاطئين مائتين يمتدان طويلا ويتيحان فرصا فريدة للتعمير . كما يزيد من فرص التريض والنشاط السياحى والتجارى بالمدينة .
- ٦ - يهتم التخطيط الشامل اهتماما خاصا بالحفاظ على التراث والمحافظة على التراث التاريخى والعالم الهامة للمدينة .
- ٧ - تحديد النمو العمراني للمدينة من ناحية الجنوب « الغرام الاخضر » والغرض منه حماية الاراضى الزراعية والتحكم فى امتداد العمران والصناعة وربما ضبطه كما انه يقرر الحد الجنوبي للامتداد الغربى للمدينة .
- ٨ - تخصيص منطقة واسعة جنوبى ميناؤ الدخيلة الجديد للصناعات الحالية والمقترحة مستقبلا . وهذا التخصيص يساعد فى وضع سياسة سليمة للفصل بين الاستعمالات السكنية والصناعية والسياحية وغيرها .
- ٩ - يشتمل التخطيط الشامل على شبكة متكاملة من الطرق والقل تربط بين شرق المدينة وغربها وتعالج مشكلات الاختناق والتعارض فى حركة المرور الحالية . كما تشمل عددا من محاور الحركة الرئيسية والثانوية ومحاور ومداخل متعددة للمدينة تربطها بشبكة الطرق الاقليمية .
- ١٠ - ان هناك اهتماما خاصا بالحفاظ على آثار المدينة ومعالمها التاريخية والسياحية وتنمية الامكانيات والخدمات اللازمة لدعمها وتطورها .
- ١١ - يهتم التخطيط الشامل بوضع سياسة وبرامج وخطط للاسكان لحل الازمة الحالية ووضع خطة متطورة لحل دائم لها بالنسبة لمتنوعات نوعياتها وفى سائر انحاء المدينة بالاحلال والتجديد وبناء مجتمعات جديدة .
- ١٢ - يحدد التخطيط مناطق التلوث للارض والبحر والبحيرة والهواء ويطلب بمنع مصادر التلوث واستخدام مياه الصرف الصحى فى استزراع الاراضى وعدم صبها فى البحر حتى لا يزيد من تلوث الشواطئ وتدهورها .
- ١٣ - يقترح المخطط زيادة المناطق المفتوحة والمناطق الخضراء والملاعب والقرية الاليمية وبمجموعة من الحدائق والمنتزهات موزعة فى كافة انحاء المدينة .
- ١٤ - ان احياء منطقة وسط المدينة هدف أساسى يجب تنفيذه بحل مشكلة المرور وتوسيع الشوارع وانشاء اماكن الانتظار للسيارات واعادة تخطيط الاحياء القديمة وتحويل بعض الشوارع لناطق حرة للمشاة متكامل مع شبكة قوية للنقل العام فوق وتحت الارض .
- ١٥ - ان شواطئ الاسكندرية لمورد سياحى عالمى وقومى يجب الحفاظ عليه وبذل الجهود والطاقت لمنع التمر المستمر له وحمايته من كافة مصادر التهديد والتبديد سواء من جهة البحر أو من جهة سوء الاستعمال والصيانة والسلوك .

نشأة مدينة الاسكندرية وتطورها العمراني

بنى الاسكندر المقدوني مدينة الاسكندرية بعد احتلاله لمصر عام ٣٣٣ ق.م وقد دفعه إلى انشائها رغبته في تأكيد ذكراه وحاجته الشديدة إلى ميناء بحري تجارى وبحرى يتيح له السيطرة على البحر المتوسط . ومرت بالاسكندرية خلال تاريخها فترات من الازدهار - كما مرت بها فترات من الذبول - اذ بينما اتخذها بطليموس الأول عاصمة لمصر وتم استكمالها في عهد بطليموس الثاني واصبحت العاصمة الأولى للحضارة الاغريقية وهزمة الوصل بين الشرق والغرب والجنوب . فقدت الاسكندرية استقلالها في عصر الرومان عام ٣٠ ق.م وتهدمت معظم مبانيها واعدم الكثير من سكانها في عهد الإمبراطور كاراكالا وقام الإمبراطور أدریان عام ٢٧٣ م بتخريب المدينة تخريبا كبيرا كما خربت مرة أخرى في عهد الإمبراطور ديوكسيان وإن كان قد قام بعد ذلك بترميم ما خربه وهكذا فترات من التقلب حتى جاء عصر محمد على الذى أدرك أهميتها الاقتصادية والعسكرية فأولاه اهتمامه وجاء حكام مصر بعد ذلك فتولى اهتمامهم بها حتى أصبحت العاصمة الثانية للبلاد وكان ذلك بفضل انشاء عدد من المشروعات أهمها حفر ترعة المحمودية وتعميق الميناء ومد الخط الحديدى الذى يربط بين القاهرة والاسكندرية وانشاء محطة السكة الحديد وانشاء طريق الكورنيش وانشاء خط ترام الرمل وجامعة الاسكندرية .

أما الاسكندرية في السنوات الأخيرة فقد واكب الانفجار السكاني تنفيذ بعض المشروعات نخص منها توسيع الحدود الادارية شرقا وضم المنتزه إليها وانشاء مصيف المعمورة وضم منطقة أبي قير وتحويلها إلى منطقة صناعية ثم ميناء عسكري وتجارى . كما تم التوسع في الإنشاءات الصناعية بمنطقة الطابية وضم منطقة العجمى إلى حدود المدينة الغربية وكذلك ضم منطقة العامرية وما بها من منطقة صناعية وتخزينية في اتجاه الجنوب بالإضافة إلى هذا فقد تم حفر القناة الملاحية وربطها بشبكة النقل النهري ومنطقة الميناء . ويتبع ذلك حديثا تنفيذ مشروع ميناء الدخيلة والبدء في تنفيذ مدينة العامرية الجديدة والتي من المتوقع أن تجتذب عددا من سكان مدينة الاسكندرية ليعملوا ويقعوا فيها .



نمو الاسكندرية خلال قرن ونصف ١٨٠٥ - ١٩٥٥

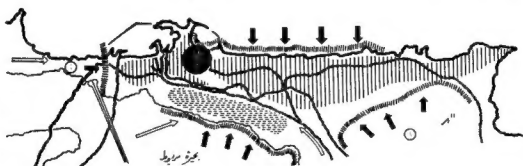
١٨٠٥
١٨٥٥
١٩٠٥
١٩٥٥



مركز المدينة
مناطق سكنية
مناطق أشجار حشائش
مناطق كهنة الرهبانية
القرى - الامم
الواحة زراعية في الجيزة
مناطق صناعية في الجيزة

①
②

البحر المتوسط



وصف وتكوين الاسكندرية

تمتد مدينة الاسكندرية شريطيا بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط شمالا وبحيرة مريوط جنوبا ويشتمل تكوينها على أهم المكونات الآتية :

- ١ - شواطئ البحر : وهي تمتد من خليج أبي قير حتى سيدي كرير غربا .
- ٢ - ترعة المحمودية : وتجمعت حولها المناطق السكنية والصناعية .
- ٣ - حدائق الاسكندرية العامة : وأشهرها حدائق الشلالات والنزهة والطون داس وقصر المنتزه .
- ٤ - الأماكن الأثرية والتاريخية : وأهمها الآثار اليونانية والرومانية وعمود السواري وآثار كوم الشقافة .
- ٥ - المساجد والكنائس : وأهم المساجد مسجد تزيانة وأبو العباس والأباصيري وباقوت العرش والأمير ابراهيم وبجي وشعراوى وأهم الكنائس المرقسية وسانت كاترين .
- ٦ - القصور الشهيرة : وأهمها قصر رأس التين والمنتزه وقصر الصفا وقصر عين الحياة .

ولقد كانت مدينة الاسكندرية مقسمة إلى أربعة أحياء وأعيد تقسيمها في عام ١٩٨٢ إلى ستة أحياء هي المنتزه وحى شرق وحى وسط وحى الجمرح وحى غرب وحى العامرية . أما بالنسبة لأقسام المدينة فعددها ١٤ قسما وهي المنتزه والرمل وسيدي جابر وباب شرق وعمر بك والعطارين والنشية والجمرح واللبنان وكرموز وميناء البصل والدخيلة والعامرية والميناء .

الدراسات السكانية والخصائص الاجتماعية

الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية بل هو هدفها ومستقبلها . وتعانى جمهورية مصر العربية بصفة عامة والمجتمع السكندري بصفة خاصة من قصور أو عدم تناسب المساحات المعمورة خاصة الزراعية منها مع الاعداد السكانية خصوصا إذا ما أخذ في الاعتبار الهجرة الماثلة من الريف إلى الحضر ويترتب على تزايد السكان كثير من المشاكل تخص منها انخفاض نصيب الفرد من الغذاء ومشكلة الإسكان والنقل العام والمرور وعدم كفاية المرافق العامة وعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية ونقص في الخدمات الاجتماعية والترفيهية وتحويل أراض زراعية تحيط بالاقليم إلى استخدامات عمرانية إلى غير ذلك .

أظهرت الدراسات الديمجرافية لسكان الاسكندرية اطراد نموهم العددي منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نتيجة عاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية وهي الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات من ناحية والهجرة إلى المدينة من ناحية أخرى . وتختلف أقسام الاسكندرية اختلافا ظاهريا في نمو السكان وتطور توزيعهم بها فبينما كانت أقسام الوسط تحظى في الماضي بمعدلات نمو عالية أصبحت أقسام الأطراف تمارس هذا الدور جاذبة إليها عددا كبيرا من السكان وخاصة في النطاق الشرقى من المحافظة .

وقد ازدادت اعداد السكان في محافظة الاسكندرية من حوالى ٢٣٣ ألف نسمة عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٢,٣١٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ وهذا يعنى أن تعداد الاسكندرية قد تضاعف حوالى ١٠ مرات في فترة تقل قليلا عن قرن من الزمان . وبدراسة الهرم والثلث السكانى بمحافظة الاسكندرية يتبين أن حوالى ٤٠ - ٥٠ ٪ من السكان تتراوح أعمارهم من ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة ونسبة المسنين حوالى ٣ ٪ . وهذا معناه ارتفاع نسبة الاعاله وزيادة حاجة المدينة إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال والكهول وتوفير فرص التعليم . وهذا يتضح من اتساع قاعدة الهرم السكاني بشكل واضح .

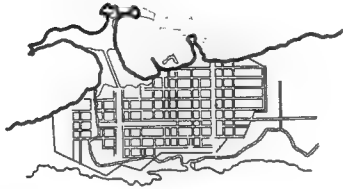
نشأة مدينة الاسكندرية وتطورها العمراني

بنى الاسكندر المقدوني مدينة الاسكندرية بعد احتلاله لمصر عام ٣٣٣ ق م وقد دفعه إلى انشائها رغبته في تأكيد ذكراه وحاجته الشديدة إلى ميناء بحري تجارى وحري يتيح له السيطرة على البحر المتوسط . ومرت بالاسكندرية خلال تاريخها فترات من الازدهار - كما مرت بها فترات من الذبول - اذ بنينا اتخذها بطليموس الأول عاصمة لمصر وتم استكمالها في عهد بطليموس الثاني واصبحت العاصمة الأولى للحضارة الاغريقية وهزمة الوصل بين الشرق والغرب والحبوس . فقدت الاسكندرية استقلالها في عصر الرومان عام ٣٠ ق.م وتهدمت معظم مبانيها واعدم الكثير من سكانها في عهد الإمبراطور كاراكالا وقام الإمبراطور أدریان عام ٢٧٣ م بتحريب المدينة تخريباً كبيراً كما خربت مرة أخرى في عهد الإمبراطور ديولكسيان وإن كان قد قام بعد ذلك بترميم ما خربه وهكذا فترات من التقلل حتى جاء عصر محمد علي الذي أدرك أهميتها الاقتصادية والعسكرية فأولاه اهتمامه وجاء حكام مصر بعد ذلك فتوالى اهتمامهم بها حتى أصبحت العاصمة الثانية للبلاد وكان ذلك بعصل ابناء عدد من المشروعات أهمها حفر ترعة المحمودية وتعميق الميناء ومد الخط الحديدي الذي يربط بين القاهرة والاسكندرية وانشاء محطة السكة الحديد وانشاء طريق الكورنيش وانشاء خط ترام الرمل وجامعة الاسكندرية .

أما الاسكندرية في السنوات الأخيرة فقد واكب الانفجار السكاني تنميد بعض المشروعات تخص منها توسيع الحدود الادارية شرقاً وضم للمستزه إليها وانشاء مصيف المعمورة وضم منطقة أبي قبر وتحويلها إلى منطقة صناعية ثم ميناء عسكري وتجارى . كما تم التوسع في الإنشاءات الصناعية بمنطقة الطابية وضم منطقة المعجمي إلى حدود المدينة الغربية وكذلك ضم منطقة العامرية وما بها من منطقة صناعية وتخزينية في اتجاه الجنوب بالإضافة إلى هذا فقد تم حفر القناة الملاحية وربطها بشبكة النقل النهري ومنطقة الميناء . ويتبع ذلك حدثاً تنميد مشروع ميناء الدخيلة والبدء في تنفيذ مدينة العامرية الجديدة والتي من المتوقع أن تحتشد عدداً من سكان مدينة الاسكندرية ليمكثوا ويقموا فيها .



الاسكندرية في عهد الاسكندر الاكبر



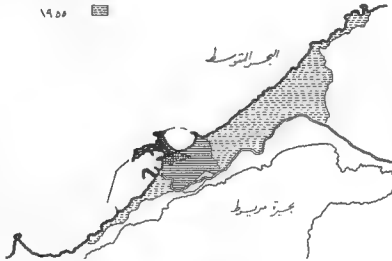
الاسكندرية عند وصول الحملة الفرنسية

مناطق احياء السكان
ساحل زقازيق ورواقا



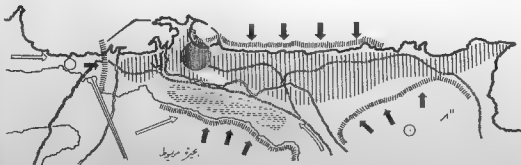
نحو الاسكندرية خلال قرن ونصف ١٨٠٥ - ١٩٥٥

- ١٨٠٥
- ١٨٥٥
- ١٩٠٥
- ١٩٥٥



- ١ مركز المدينة
- ٢ مناطق سكنية
- ٣ مناطق امتداد حضري
- ٤ مناطق ابرسة القصبية
- ٥ ابرسة - الامتداد
- ٦ اراضي زراعية في الجيوب الشرقية
- ٧ مناطق صناعية في الجيوب

البحر المتوسط



وصف وتكوين الاسكندرية

تمتد مدينة الاسكندرية شريطا بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط شمالا وبحيرة مريوط جنوبا ويشتمل تكوينها على أهم المكونات الآتية :

- ١ - شواطئ البحر : وهي تمتد من خليج أبي قير حتى ميدى كرير غربا .
- ٢ - ترعة الممبودية : وتجمعت حولها المناطق السكنية والصناعية .
- ٣ - حدائق الاسكندرية العامة : وأشهرها حدائق الشلالات والزهرة وانطونيادس وقصر المنتزه .
- ٤ - الأماكن الأثرية والتاريخية : وأهمها الآثار اليونانية والرومانية وعمود السوارى وأثار كوم الشقافة .
- ٥ - المساجد والكنائس : وأهم المساجد مسجد تزيانة وأبو العباس والأباصيرى وباقوت العرش والأمير ابراهيم وبخى وشعراوى وأهم الكنائس للرقيصة وسانت كاترين .
- ٦ - القصور الشهيرة : وأهمها قصر رأس التين وللتنزه وقصر الصفا وقصر عين الحياة .

ولقد كانت مدينة الاسكندرية مقسمة إلى أربعة أحياء وأعيد تقسيمها في عام ١٩٨٢ إلى ستة أحياء هي للتنزه وحى شرق وحى وسط وحى الجمرى وحى غرب وحى العامرية . أما بالنسبة لأقسام المدينة فعددها ١٤ قسما وهي للتنزه والرمل وسيدى جابر وباب شرق وعمر بك والعطارين والنشبة والجمرى والبان وكرموز وميناء البصل والدخيلة والعامرية والميناء .

الدراسات السكانية والخصائص الاجتماعية

الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية بل هو هدفها ومستقبلها . وتعالى جمهورية مصر العربية بصفة عامة والمجتمع السكندري بصفة خاصة من قصور أو عدم تناسب المساحات المعمورة خاصة الزراعية منها مع الاعداد السكانية خصوصا إذا ما اتخذ في الاعتبار الهجرة المائلة من الريف إلى الحضر ويترتب على تزايد السكان كثير من المشاكل تخص منها انخفاض نصيب الفرد من الغذاء ومشكلة الإسكان والنقل العام والمرور وعدم كفاية المرافق العامة وعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية ونقص في الخدمات الاجتماعية والثقافية وتحويل أراض زراعية تحيط بالأقليم إلى استخدامات عمرانية إلى غير ذلك .

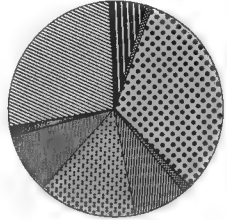
أظهرت الدراسات الديمجرافية لسكان الاسكندرية اطراد نموهم العددي منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نتيجة عاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية وهي الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات من ناحية والهجرة إلى المدينة من ناحية أخرى . وتختلف أقسام الاسكندرية اختلافا ظاهريا في نمو السكان وتطور توزيعهم بها فبينما كانت أقسام الوسط تحظى في الماضي بمعدلات نمو عالية أصبحت أقسام الأطراف تمارس هذا الدور جاذبة إليها عددا كبيرا من السكان وخاصة في النطاق الشرقى من المحافظة .

وقد ازدادت اعداد السكان في محافظة الاسكندرية من حوالى ٢٣٣ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى حوالى ٢,٣١٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ وهذا يعنى أن تعداد الاسكندرية قد تضاعف حوالى ١٠ مرات في فترة تقل قليلا عن قرن من الزمان . وبدراسة الهرم والمثلث السكانى بمحافظه الاسكندرية يتبين أن حوالى ٤٠ - ٥٠٪ من السكان تتراوح أعمارهم من ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة ونسبة المسنين حوالى ٣٪ . وهذا معناه ارتفاع نسبة الاعاله وزيادة حاجة المدينة إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال والكهول وتوفير فرص التعليم . وهذا يتضح من اتساع قاعدة الهرم السكانى بشكل واضح .

توزيع السكان المصريين من سكان محافظة الاسكندرية

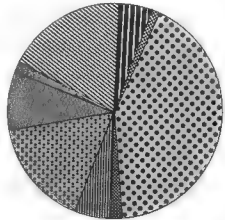
حسب النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٦م

(الأفراد اسنوات فاكثر)



توزيع السكان المصريين من سكان محافظة الاسكندرية

حسب النشاط الاقتصادى فى عام ٢٠٠٥



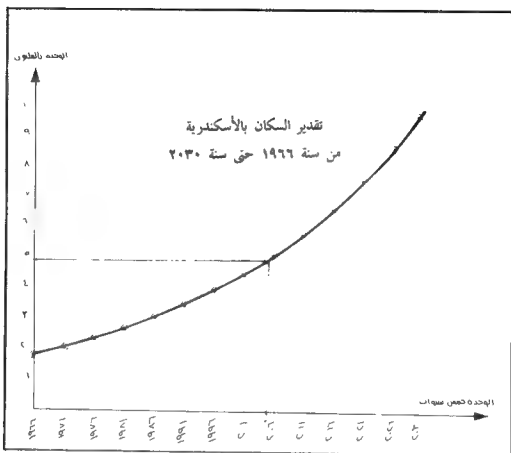
وتتميز الاسكندرية بانخفاض معدل الخصوبة بها إذا ما قورنت بباقي محافظات الجمهورية وهذا راجع بصفة رئيسية إلى تركيبها الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي وإلى جهود أجهزة تنظيم الأسرة بها أما بالنسبة لمعدل الوفيات فقد انخفض انخفاضاً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصل في عام ١٩٦٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٤٧ . وبالنسبة للهجرة فقد وصلت نسبة المهاجرين إلى الاسكندرية نحو ٢٨٪ من جملة سكانها حتى سنة ١٩٦٠ حيث أسهم التقدم الصناعي اسهاماً مباشراً في جذب المهاجرين للاستقرار في المدينة .

وتختلف الكثافة السكانية من حي لآخر داخل مدينة الاسكندرية اذ يتباين تبلغ حوالى ١٣٣ نسمة / كم^٢ بحي العامرية فانها تبلغ حوالى ٣٢ ألف نسمة / كم^٢ بحي وسط وحوالى ٦٠ ألف نسمة / كم^٢ في حي غرب وحوالى ٧ آلاف نسمة في حي شرق . وقد انخفض معدل المواليد بمحافظلة الاسكندرية نتيجة الوعي السكانى ومجهودات القائمين بمسئولية تنظيم الأسرة من ٣٤.٢ في الألف عام ١٩٦٨ إلى ٣٢.٩ في الألف عام ١٩٧٦ ثم إلى ٣١.٧ في الألف عام ١٩٨٠ كما انخفض معدل الوفيات نتيجة لانتشار الوعي الصحى والمضادات الحيوية من ١٢.٥ في الألف عام ١٩٦٨ إلى ٩.٧ في الألف عام ١٩٧٦ ثم إلى ٨.٣ في الألف عام ١٩٨٠ .

وبدراسة توزيع السكان على النشاط الاقتصادى اتضح أن حوالى ٦٣٦ ألف نسمة من ذوى النشاط الاقتصادى والباقي ليس لهم نشاط اقتصادى ومعظم ذوى النشاط الاقتصادى يعملون بالصناعات التحويلية والخدمات والتجارة حيث يمثل العاملون بهذه المهن حوالى ٧٢٪ من جملة السكان ذوى النشاط . وبدراسة القوة البشرية العاملة بمحافظلة الاسكندرية اتضح أن القوة البشرية تمثل حوالى ٨٢.٨٪ من عدد السكان على أساس قوة العمل ٦ سنوات فأكثر . منهم حوالى ٥١٪ خارج قوة العمل وحوالى ٣١٪ داخل قوة العمل . منهم حوالى ٢٧٪ مشغولون وحوالى ٤٪ متعطّلون . وبدراسة توزيع سكان الاسكندرية حسب محل الميلاد اتضح أن ٨١٪ من السكان مولودون بالاسكندرية وحوالى ١٩٪ منهم مولودون خارجها . وبدراسة الحالة الزوجية للسكان اتضح أن ٥٨٪ من السكان في سن الزواج متزوجون و ٣٥٪ منهم لم يتزوجوا أبداً وحوالى ١٪ مطلّوقون و ٦٪ أرامل . كما اتضح أيضاً أن حوالى ٩٧٪ من المتزوجين متزوجون بواحدة وحوالى ٢٪ متزوجون بالثنتين وحوالى ٠.٢٪ متزوجون من ثلاث وحوالى ٠.٠٠٧٪ منهم متزوجون بأربع .

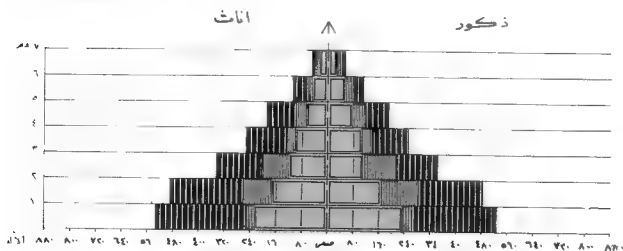
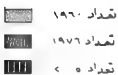
ويوضح الاتجاه التوزيعى لمؤلاء السكان في المستقبل أن السكان سينتجھون نحو تعمير الأطراف الشرقية بدرجة أكبر من الأطراف الغربية وأن ذلك سيكون على حساب الأراضى الزراعية في الشرق مما يلقي العبء على الأجهزة المختصة بالتخطيط الشامل لوضع التشریعات المانعة لذلك وتوجيه العمران غرباً بمختلف طرق التشجيع وما يتصل بها من مرافق واحتياجات تعليمية وصحية وغيرها .

وهناك اعتقاد شبه مؤكد بعد أخذ جميع العوامل المؤثرة على النمو السكانى لمدينة الاسكندرية في الاعتبار والتي أهمها معدل المواليد ومعدل الوفيات والحدود الادارية وانشاء مدينة العامرية الجديدة والتوسع العمرانى على الساحل الشمالى الغربى بأنه من المنتظر أن يصل تعداد مدينة الاسكندرية سنة ٢٠٠٥ إلى حوالى ٤.٧٥ مليون نسمة موزعين على الأحياء السكنية المختلفة .



جدة المحافضة

مقارنة بين عامي ١٩٧٦/١٩٦٠



التخطيط الشامل لمدينة الاسكندرية

أصبح تخطيط مدينة الاسكندرية ضرورة ملحة نظرا لأن النمو العمراني المطرد يهدد طابع المدينة الفريدة . كما أن هناك حاجة لاسكان الاعداد المتزايدة من السكان الذين سيبلغون أربعة ملايين وسبعائة وخمسين ألف نسمة في سنة ٢٠٠٥ . هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين حالة المعيشة المتدهورة لسكان المناطق القديمة بالمدينة . لذلك فان أهم أهداف التخطيط الشامل للمدينة بالإضافة إلى ما سبق مواجهة زيادة اسعار الأراضي وتكلفة البناء والحفاظة على القيم التاريخية والحفاظ على الأراضي الزراعية حول المدينة وتوجيه نموها الصناعى مع المحافظة فى نفس الوقت على البيئة ومحاربة التلوث .

بناء على ذلك فقد تم تخصيص مساحة كافية للامتداد العمرانى غرب المدينة . وتقع بحيرة مريوط فى منتصف مساحة هذا الامتداد ويمكن خلق شاطئى لها يمتدان طوليا ويتيحان فرصا فريدة للتصميم والترفيه والنشاط السياحى والتجارى بالمدينة . وقد خصصت مساحة مناسبة جنوب ميناء الدخيلة الحديد للصناعات الحالية والمقترحة . كما تم توزيع الاستعمالات للأراضى فى اجزاء الامتداد العمرانى سواء فى غرب المدينة أو شرقها أو فى المدينة ذاتها . وتوضح الرسومات والخرائط المرفقة مع التقرير النهائى والمعرضة بمعرض التخطيط الشامل تتناول الخلفية التاريخية والاتجاهات والعوامل التى أثرت على امتداد المدينة العمرانى . كذلك تبين الظروف الناتجة من أمطار ورطوبة ودرجات الحرارة والرياح وعلاقة المدينة بالأقليم وجيولوجيا الموقع والحالة الحاضرة وبنينفى التركيز على الدراسات الآتية :

١ - الاستعمالات الحالية واستراتيجية التخطيط :

وتتلخص فى توفير الأراضي وتخطيطها لايواء الزيادة السكانية فى مناطق الامتداد العمرانى بالغرب وخلق واجهتين مائيتين اضافيتين بنسبة شاطئ بحيرة مريوط مع توجيه النمو الصناعى فى مساحات كافية مع المحافظة على القيم التاريخية والأثرية للمدينة .

٢ - الدراسات السكانية :

وقد وضحت بشكل اهرامات السكان لكل قسم من أقسام المدينة مع بيان تقسيم القوى العاملة حسب المهن واتجاهات النشاط الاقتصادى .

النقل والمرور وعلاقته بالتخطيط الشامل :

وبين شبكة الطرق الحالية والمقترحة ومشروعات تحسين المرور بالمدينة ومنها ردم ترعة الحممودية وتحويلها إلى طريق رئيسى والطريق الخارجى السريع شمال بحيرة مريوط والطريق السريع المعلق فوق خط سكة حديد أبو قير . أما بالنسبة للنقل العام فتوضح الرسومات والخرائط الشبكة الحالية والخطة المستقبلية وأهم توصياتها كهيئة خط سكة حديد أبو قير ومد خطوط الأوتوبيس لخدمة الامتداد العمرانى المقترح للمدينة ناحية الغرب والشرق وخط مترو الانفاق المقترح بعروعه المختلفة والاتصالات التبادلية للنقل العام .

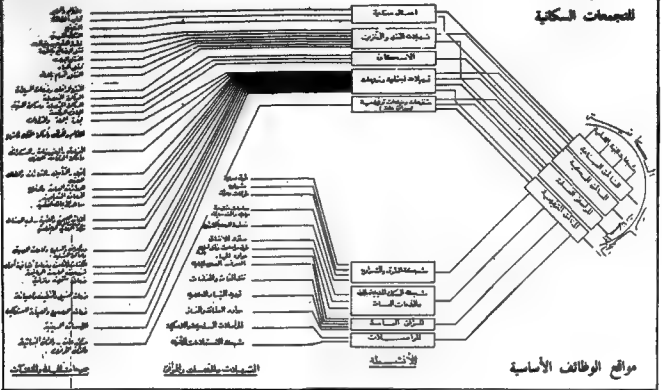
٣ - المرافق العامة :

توضح الرسومات خطوط الكهرباء ومحطات التوليد والمحولات وخطوط المياه والصرف الصحى ومحطات الصنع وخزانات المياه والمصبات .

٤ - المناطق السكنية والمقترحة والاستعمالات الأخرى :

قد توضحته بالرسومات المناطق السكنية الحالية والمقترحة وكذلك المناطق التجارية والأسواق والمناطق الزراعية الحالية والمجارى استصلاحها والمناطق الصناعية الرئيسية القائمة والمقترحة والمناطق السياحية ومناطق الترفيه والمواقع التاريخية والأثرية ومسارات الزيارة والمساحات الحالية والمقترحة للمناطق المفتوحة والمتنزهات والحدائق العامة والملاعب الرياضية والمدينة الألفية .

العناصر الأساسية للتجمعات السكنية



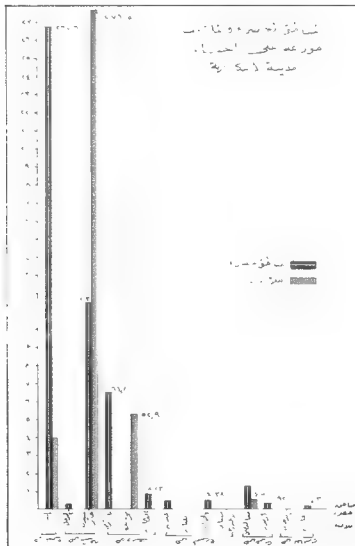
سبع احتمالات الاراضي لمتنم الاغصال

الترتيب	السبع النجوة للساحات التمت										تعداد السكان	الساحة الإجمالية	الساحة المستعملة
	أراضي	الخدمات العامة	الخدمات السكنية	الخدمات التجارية	الخدمات الصناعية	الخدمات السياحية	الخدمات الرياضية	الخدمات التعليمية	الخدمات الصحية	الخدمات الثقافية			
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٣٣٠٠	١١٩٠٠	٣٩٠٠
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٦٦٠٠	٢٣٨٠٠	٧٨٠٠
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١٠٠١٠٠	٣٥٧٠٠	١١٧٠٠
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٣٣٣٠٠	٤٧٦٠٠	١٥٦٠٠
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٦٦٦٠٠	٥٩٥٠٠	١٩٥٠٠
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٢٠٠٠٠٠	٧١٤٠٠	٢٣٤٠٠
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٢٣٣٣٠٠	٨٣٣٠٠	٢٧٣٠٠
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٢٦٦٦٠٠	٩٥٢٠٠	٣١٢٠٠
٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٢٩٩٩٠٠	١٠٧١٠٠	٣٥١٠٠

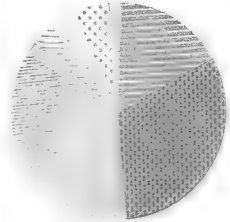
كذلك تم بيان مواقع الخدمات العامة الحالية والمقترحة بالمدينة من مكافحة الحريق والشرطة والانصالات السلكية واللاسلكية والبريد والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

قد توضح في الخرائط الكثافات السكانية الحالية والمقترحة وكذلك الاستعمالات الحالية للمباني والأراضي والاستعمالات المقترحة والحزام الأخضر حول المدينة.

توضح الرسومات مشاكل تلوث الشواطئ ومناطق التآكل وإمكانات الاستفادة ببحيرة مربوط مع توضيح المسارات المختارة للسياحة والمنشآت والمباني ذات القيمة التاريخية والأثرية ونقط الجذب السياحية كما تؤكد الرسومات والخرائط مواقع التلوث من مصبات المجارى الحالية ومصبات الصرف الصناعي والمصادر الرئيسية لتلوث الهواء والتي بدعو التخطيط العمراني إلى تلفيها وإزالة آثارها .



توزيع سكان محافظة الاسكندرية حسب وسائل الانتقال من مقار سكنهم إلى مقار عملهم



التخطيط العام للنقل والمرور

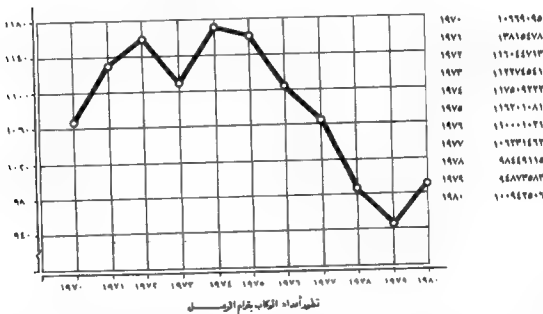
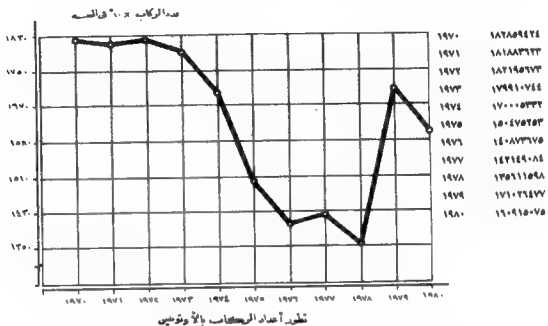
١- جعل مسكن سكن ومرور خفية سواء بسبب الشكل الشريفي للمدينة أو لتضارب الاستعمالات بها وعموما العشوائي أو بصغر مساحة الحرق بالنسبة لمساحة المذهب الخضري أو لارتفاع الكثافات السكانية . كذلك ما يتعلق بعدد التدرج المناسب لتويعيد الحرق وكثرة تضاعفها وعدم كفاية عروضها . أضف إلى ذلك عدم كفاية مواقف انتظار السيارات وعدم كفاية عرض الأرضية لتحركات نشأة وحصة في قلب المدينة . أما بالنسبة لنقل العام فلا يوجد تنسيق بين مرفق النقل العام وحط أبوقير حددت مع عدم كفاية وسائل النقل العام حاجة السكك وزيادة زمن الرحلات بسبب اختناقات المرور مع ازدواج الخدمة في بعض مذهب وتفترقا في مذهب أخرى لأعداد التخطيط الشامل لنقل والمرور ثم استعمال الحاسب الآلي الإلكتروني للتنبؤ بتوزيع حركي شحركب السكك بين الأقسام المختلفة والتنبؤ بوسائل النقل المناسبة .

وقد أعد التخطيط الشامل المذكور لتحقيق أهداف التخطيط العمراني من دعم النمو الصناعي بأبوقير والطاية ومنطقة بعمرية وجوب الدحية . وتشجيع الامتداد العمراني بحدة سطح البحر عن وفي كج مربوط والعامرية . وإنشاء مدينة رياضية غرب المدينة واستغلال شاطئ نخرة مربوط للاعراض السياحية والتجارية مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ ميثاق الدخيلة وأبوقير والمطار الدولي ومدينة العامرية الجديدة .

بناء على ذلك فإن أهداف النقل والمرور وضعت كالآتي :

- ١- إيجاد حط نقل سريع يمتد من شرق المدينة إلى غربها مع وجود خطوط نقل سريعة لربط الأقسام ببعضها
- ٢- إيجاد خطوط نقل عام تقليدية من ترام وأوتوبس لربط المسافات القريبة بالأقسام - مع تسيير خطوط ميكروباص بوسط المدينة والأقسام التي يتعدى فيها تشغيل خطوط النقل التقليدية .

- ٣ - تحسين شبكة الطرق الرئيسية وحل التقاطعات بها لتسهيل حركة النقل العام مع توفير المساحات اللازمة في الأرصفة لحركة المشاة وتأمين عبورهم للطرق مع خلق شوارع للمشاة في بعض أجزاء وسط المدينة .
- ٤ - الاهتمام بالطرق الاقليمية وبالشبكة للتكاملة داخل المدينة وتحسين انسياب المرور بها مع توفير مواقف انتظار للسيارات بمنطقة وسط المدينة .



الاستراتيجية حتى عام ٢٠٠٥ :

- ١ - تطوير خط أبوقير الحديدى بتحسين تصميمه الإنشائى مع دراسة جميع اللزقانات وتقليل عدد المحطات وكهربية الخط .
- تطوير مسار ترام الرمل مع تحسين تصميمه الإنشائى والغاء بعض المحطات للتوسعة واستخدام الاشارات الكهربائية ومد خدمت حتى مدينة العامرية الجديدة ناحية الغرب .
- ٢ - مترو الأنفاق : تتضمن الاقتراحات بتنفيذه من بولكل ثم سيدى جابر حتى محطة الرمل ميدان عرابى شارع السبع بنات ثم في مسار معزول بشارع الأمان حتى الكس . ويتفرع بعد ذلك بمحاذاه سكة حديد مطروح عبر الملاحة في اتجاه العامرية طريق

برج العرب المطار الدول حتى مدينة العامرية الجديدة . انشاء خط مترو اتفاق من ميناء الاسكندرية ميدان عرابي ميدان الجمهورية شارع محرم بك .

٣ - خطوط الأوتوبيس : انشاء مسار سريع بطريق الحرية من للمتزة حتى ميدان النافورة ويتفرع إلى خطين الأول إلى محطة الرمل عن طريق السلطان حسين والثاني إلى ميدان الجمهورية . انشاء خط اقليمي يمتد من مثلث الشركات بالمكس حتى مدينة العامرية الجديدة من جهة الشمال .

الطريق والمرور :

- ١ - انشاء طريق اقليمي سريع كامتداد للطريق الزراعي حتى يلتقي بالطريق الصحراوي .
- ٢ - انشاء طريق سريع بموقع قناة المحمودية بعد ردمها .
- ٣ - توسيع طريق الكورنيش من جهة البحر لزيادة كفاءته .
- ٤ - اعادة تصنيف شبكة الطرق داخل المدينة لتكون من شبكة طرق رئيسية وطرق فرعية . ثم شوارع محلية وشوارع تجمع ثانوية .
- ٥ - طريق عرضي للمرور السريع لخدمة الميناء بالقبارى وهو طريق مرفوع تجاه باب رقم ٢٧ بمجرى الاسكندرية ويمتد فوق شارع مسجد القبارى ويتقاطع مع امتداد طريق مصر / اسكندرية الزراعي .
- ٦ - طريق سريع مرفوع فوق خط سكة حديد الاسكندرية أبوقير لخدمة حركة النقل والمرور طوليا بالمدينة . وسيتم من محطة النصر شرقا حتى محطة سيدى جابر ثم محطة مصرفى مراحلها الأولى . أما في مرحلته الأخيرة فيتم من محطة النصر حتى محطة للمتزة .
- ٧ - انشاء جراجات متعددة الأدوار أسفل حديقة الخالدين وأسفل ميدان الجمهورية وأسفل محطة أوتوبيس ميدان عرابي وخلف سينما أمير وأسفل ميدان سانت كاترين وأسفل ميدان سعد زغلول .
- ٨ - تعميم اشارات المرور الاوتوماتيكية والفصل الزمنى بين أنواع وسائل النقل على بعض الطرق وخاصة بالنسبة للنقل الثقيل .



الموانئ والمطارات بالاسكندرية

تعتبر الاسكندرية من أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط . وبها ستة موانئ هي الميناء الشرقية والميناء الغربية وميناء الدخيلة الحديدية وميناء أبو قير والميناء القمرية وميناء سيدى كرير ويخص ميناء الاسكندرية نحو ٦٤.٤٪ من احمال حجم تجارته مصر الخارجية . وتبلغ الطاقة النظرية لميناء الاسكندرية حوالى ١٨.٢ مليون طن سنوياً من مختلف نوعيات البضائع . وقد بلغت طاقته للمياه العميقة حوالى ٢٧.٦٤ مليون طن في عام ١٩٨١ وذلك يعنى زيادة الطاقة الفعلية عن النظرة للميناء بحوالى ٥١٪ .

وتشمل المشروعات اللازمة لزيادة قدرة الميناء على اداء مهمته في المستقبل زيادة عدد الأرصفة واصلاح المغطى منها واحلال معدات جديدة متطورة بدلا من المعدات القديمة وانشاء محطة حاويات على الأرصفة ٤٩ - ٥٤ وانشاء أرصفة جديدة وتعديل الأرصفة الموجودة بالإضافة إلى انشاء ثلاثة سعة ٦ آلاف طن واقامة برج مزود بالرادار لرصد السفن ومتابعتها . ويتوقع في سنة ٢٠٠٥ أن تصل حجم حركة التجارة الخارجية عبر ميناء الاسكندرية إلى حوالى ٣٨.٥ مليون طن .

وينفذ مشروع ميناء الدخيلة الجديد لمقابلة النشاط التجارى والصناعى المتزايد لمدينة الاسكندرية مع انحدار الأرصفة اللازمة لاستيراد خام الحديد الارام لمصنع حديد الدخيلة والمخطط له ان ينتج حوالى ٧٥٠ ألف طن حديد تسليح سنوياً . ومن المتوقع أن يصبح هذا الميناء صالحاً للتشغيل في بداية عام ١٩٨٦ . ويتوقع أن تصل الطاقة الفعلية لميناء الدخيلة الحديدى في عام ١٩٨٧ حوالى ٦٥ مليون طن وسيكون تشغيله بالتنسيق مع تحت ادارة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية . ولقد بدأت القوات البحرية في انشاء ميناء أبو قير العسكرى وقد افتتح حرمه منه عام ١٩٨٣ وسيخصص جزء من طاقته لخدمة القطاع الذى يعد استكمالته

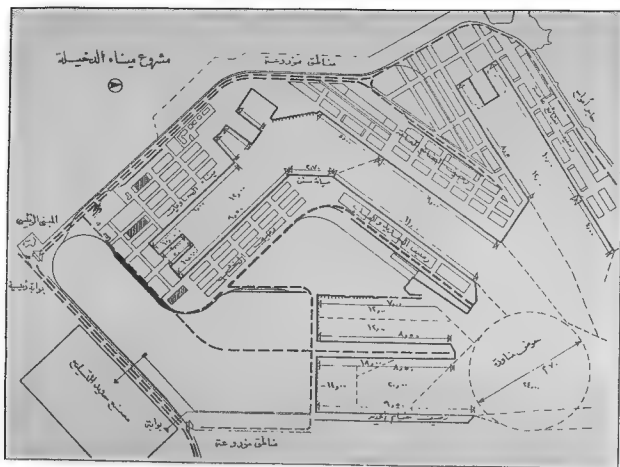
المطارات :

وان كان يوجد في محافظة الاسكندرية ثلاثة مطارات هي مطار الزهراء ومطار الدخيلة ومطار حاكمكيس إلا أنها تفتقر إلى مطار دولى كبير يسمح باستقبال الطائرات الفاتلة ذات الحمولات الكبيرة وسيبدأ قريباً تشغيل خطوط دولية من مطار الاسكندرية بعد اعادة تشغيله محلياً خلال العامين القادمين .

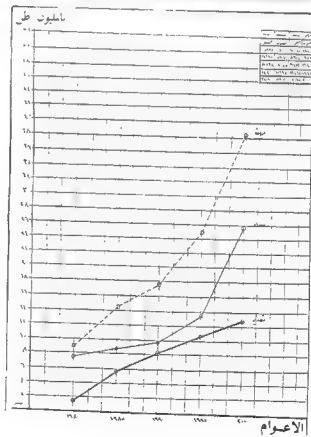
وبعد مطار العامرية الدولى أحد المشروعات التى تضمنها تخطيط مدينة العامرية الجديدة وهو يقدم كلاً من مدينة الاسكندرية والعامرية الجديدة ويخدم السياحة . وجدير بالذكر أنه تقدر تكاليف انشائه بحوالى ٦٠ مليون جنيه .

الاسكان

تعاقت أزمة الاسكان بمحافظة الاسكندرية (كما بياق اتجاه الجمهورية) في الثلاثين عاما الأخيرة نتيجة لتزايد السكان والهجرة المستمرة - من الريف للمحافظة بحثاً عن فرص عمل في قطاع الخدمات - وارتفاع اسعار الأراضي وأمان مواد البناء وأجور العمالة بالإضافة إلى صدور العديد من القوانين والقرارات الإدارية والاقتصادية التى وصلت بالمشكلة إلى حد من التآزم كان من نتيجته مشكلات اجتماعية عديدة كتأخر حالات الزواج لعدم وجود المسكن المناسب في حدود امكانيات الأسرة حديثة التكوين وإلى انتشار الاسكان العشوائى بأحياء مختلفة من المحافظة وإلى تزايد ظاهرة خلو الرجل ومقدم الإيجار وإلى انتشار ظاهرة التخليك بأسعار لا تناسب إلا أصحاب الدخل المرتفعة مما نتج عنه وجود العديد من الوحدات معروضة للتسليك وفى نفس الوقت وجود عجز كبير في الوحدات المعروضة للإيجار لأصحاب الدخل المنخفض والمتوسط وادى ذلك إلى سفر العديد من حديثى التخرج للعمل بالخارج لتوفير المال اللازم للحصول على وحدة سكنية .



المؤرخون والتصوير والاستيراد عبر مياه الإسكندرية
حرف عام ٢٠٠٠



حالة المباني في احياء مدينة الاسكندرية :
وبين الشكل المرفق حالة المباني في احياء مدينة الاسكندرية .

حجم مشكلة الاسكان في محافظة الاسكندرية :

تحتاج محافظة الاسكندرية إلى حوالي ١٠٠ ألف وحدة سكنية لإنهاء العجز الحالى وحوالى ١٣٩,٥ ألف وحدة سكنية لمواجهة الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٠٥ وكذلك انشاء ٨٣٣٥ وحدة سكنية سويا للاحلال . أى أن المطلوب انشاؤه سنويا خلال الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ حوالى ٣٠٧٨٠ وحدة سكنية منها ٥٠٠٠ وحدة لإنهاء العجز الحالى و١٧٤٤٥ وحدة لمواجهة الزيادة السكانية و ٨٣٣٥ وحدة للاحلال .

ولحل مشكلة الإسكان بالمحافظة نبين ضرورة انشاء ٣١٠٠٠ وحدة سكنية سنويا خلال فترة التخطيط من عام ١٩٨٦ / ٨٥ حتى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ وذلك لإنهاء العجز الحالى فى الاسكان وللاحلال اللازم للسكان التى انتهى عمرها الافتراضى - رغم استمرار استغلالها لعدم وجود البديل المناسب من حيث الإيجار الشهرى والموقع - ولواجهة الزيادة السكانية حتى نهاية فترة التخطيط .

وبمقارنة عدد الوحدات المطلوب انشاؤها سنويا خلال فترة التخطيط بالإنتاج السنوى الحالى (حوالى ١٥٥٠٠ وحدة سكنية سنويا) تبين ضرورة مضاعفة انتاج الاسكان وتحقيق ذلك بوضع جهاز التخطيط الشامل بما يلى :

١ - تقسيم عدد الوحدات المقترح انشاؤها سنويا إلى ٥٠٪ من جملة عدد الوحدات لتكون اسكانا اقتصاديا واقتصاديا مميّزا و ٤٠٪ اسكانا متوسطا و ١٠٪ اسكانا فاخرا وذلك حتى لا يحدث تفرق العديد من الوحدات لمستوى من مستويات الدخل مع وجود عجز كبير فى مستوى آخر .

٢ - توفير الاعتمادات المالية والقروض بنسب فوائد متدرجة لتوجيه الامتداد العمرانى إلى اتجاه الغرب لانشاء ضاحية سكنية - كضاحية المعادى ومصر الجديدة - فى منطقة كنج مربوط والمناطق المحيطة بها حتى حدود المحافظة الإدارية من جهة الغرب . والتوسع فى اتجاه الجنوب باعادة تخطيط مدينة العامرية خاصة بعد مشروع توسيع الطريق الصحراوى والذى قارب على الانتهاء ويخدم إعادة تخطيط العامرية مشاريع استصلاح الأراضى والصناعات الناشئة بهذه المنطقة . وفى اتجاه الشرق فى المنطقة المتاحة بين أنى قبر والمنصورة والتي يمكن أن تساعد على تخفيض الكثافات السكانية بأحياء المحافظة ذات الكثافات العالية .

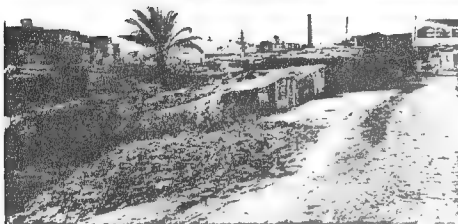
٣ - تقسيم وبيع الأراضى ملكية الدولة للهئات والجمعيات التعاونية والأفراد بأسعار اسمية وبمساحات تناسب أصحاب الدخول المختلفة مع ضرورة ربط استلام الأرض ببداية البناء لتتلافى المضاربة بالأراضى .

٤ - التوسع فى تدريب العمالة مع توفير كل دعم ممكن للمدارس الصناعية ومراكز التدريب على حرف البناء للعمل أكثر من فترة دراسية يوميا وتوفير الحوافز للدارسين لتوسيع قاعدة التعليم الفنى الذى يخدم خطط التنمية ومنها الاسكان .

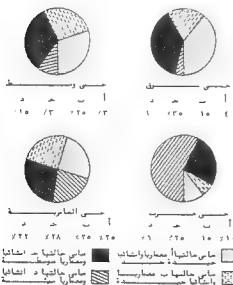
٥ - تيسير اجراءات استخراج تراخيص البناء مع ضرورة تكوين هيئة بكل حى للتنسيق بين امداد المرافق (مياه - كهرباء - صرف صحى - تليفونات - صرف طرق .. الخ) .

٦ - يجب أن يكون النظام الغالب للاسكان هو الاسكان التعاونى الذى يجب ريادته ليعطى احتياجات أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط مع ضرورة مراقبة مشروعات التعاونيات لتتلافى المضاربة بالسوق .

٧ - تأسيس هيئة مستقلة لصيانة المباني يتم توفير الاعتمادات المالية لها عن طريق تخصيص نسبة ٥٪ من الإيجار الخاص بالوحدة السكنية وتكون رصيدها لكل مالك أو مستأجر يمكن أن يحصل عليه لاجراء أعمال الترميم بالإضافة إلى إتاحة القروض بشروط ميسرة وذلك حفاظا على مخزون الإسكان من التدهور .



حالات المائي في احياء المدينة



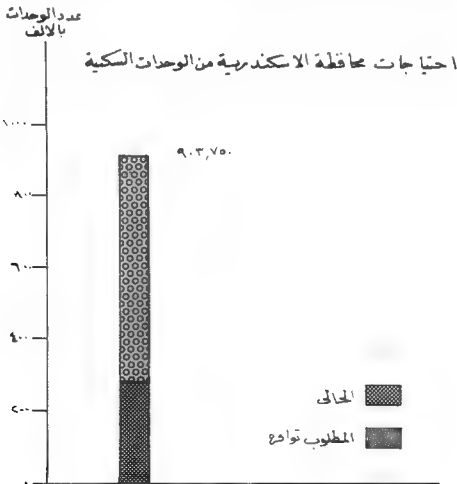
٨ - توفير المواد الخام اللازمة قبل بداية الخطة السنوية بوقت كاف حتى لا يحدث العجز بين المواد الخام للمباني والاحتياجات الفعلية .

٩ - من الممكن تأسيس شركات مساهمة لحل مشاكل المناطق السكنية السيئة بالمدينة وتقوم هذه الشركات بدراسة كل منطقة على حدة واقتراح وتنفيذ الحلول اللازمة لها سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو بالتحسين فى البيئة ويمكن أن يساهم ملاك الأراضى والعقارات بملكياتهم فى هذه الشركات نظير عدد من الأسهم يمكن أن يحول بعد انتهاء الإنشاء إلى ملكية فردية مرة أخرى .

التكاليف الاستثنائية لحل مشكلة الاسكان حتى عام ٢٠٠٥ :

تقدر التكاليف اللازمة لحل مشكلة الاسكان بمدينة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٥.٥ مليار جيه تساهم فيها الدولة والقطاع العام والخاص والقطاع التعاونى .

ويجب العمل على تشجيع البناء المرخص باعطاء جميع المساعدات الفنية فى صورة نشرات توضح تصميمات نمطية مع تقديم القروض وتوفير المواد الخام وتسهيل اجراءات الحصول على التراخيص وتشجيع الاسكان الرسمى التعاونى ومسح أراضى الدولة التى عليها تعديلات لمعرفة المساحات المتاحة للاسكان وضرورة التنسيق بين المؤسسات المختلفة المشغولة عن المرافق وتشجيع التعاون بين ملاك الأراضى للتجاورة لتخصيص بعض المساحات للحدائق أو ملاعب الأطفال لخلق بيئة صحية وتأسيس هيئة لصيانة المباني وتشجيع قيام جمعيات تعاونية بكل مصنع من مصانع المدينة الرئيسية لبناء مساكن خارج منطقة المصنع ينقل إليها عمال وموظفو المصنع وتوسيع دائرة التدريب على حرف البناء .



الإمداد بالمياه

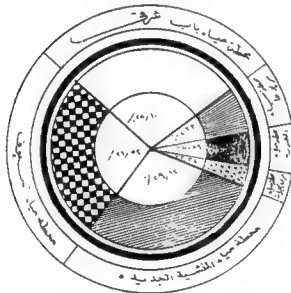
يحدد بالإسكندرية ست محطات لمياه الشرب بالإضافة إلى محطة مياه الري للحدائق وبدراسة خطط ومشروعات الهيئة العامة لرفق مياه الاسكندرية اتضح أنه سوف تقام محطتان جديدتان لمياه الشرب هما :

محطة مياه النصر على ترعة النصر ويتنظر أن يبدأ في انشائها عام ١٩٨٨ ومحطة مياه أبيس على ترعة مياه الشرب وسيكون لكل محطة تصريف تصميمي ١٢٠ ألف متر مكعب / يوم تزاد إلى ٢٤٠ ألف متر مكعب / يوم .

ونقد وضعت الهيئة العامة لرفق مياه الاسكندرية خطة التوسع الرأسي والأفقى ضمن الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ على أساس الوصول بالطاقة الإنتاجية للرفق إلى ٢.٥ مليون متر مكعب يوميا لخدمة حوالي ٤ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ و ٤.٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ وخدمة ٥.٣ مليون عام ٢٠٠٠ مع ملاحظة أن هذه الأرقام يدخل فيها سكان المدينة ورواها بمتوسط استهلاك للفرد حوالي ٤٠٠ لتر في اليوم كاستهلاك منزلي وصناعي وخدمات أخرى وبذلك فإن مثل هذه الخطة سوف تفي باحتياجات سكان محافظة الاسكندرية ومناطق الامتداد العمراني الجديدة وللنطقة الصناعية بالقرب حتى عام ٢٠٠٥ .

هذا بالإضافة إلى أن الهيئة قد وصعت و اعتارها تغيير الشبكات القديمة المتهاكلة وتحسين الخدمة من خلال تحسين الصفوط في الأماكن التي تشكو من ضعفها وذلك من خلال إقامة مشروعات التخزين وتقوية الصفوط وادخال نظام المحاسبة بالعدادات .

التصرف اليومي الأقصى خلال عام ١٩٨٢ ومساهمة
كل من محطات المياه في تغطيته أقصى تصرف يومي
في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢ (١٢٧١٤٤ م^٣)



ومحطة مياه فون الحراية بـ ٤٢٥٢٨ م^٣
ومحطة مياه الفيوم بـ ٧١٠٨٠ م^٣
ومحطة مياه مريوط بـ ٩٣١٢٠ م^٣

محطة مياه باب شرق بـ ٣٥٧٧٤٠ م^٣
ومحطة مياه الفيوم بـ ٣٣٧٠٦٠ م^٣
ومحطة مياه المنشية الجديدة بـ ٣٧٠١١٦ م^٣

الصرف الصحي

تغطي خدمات الصرف الصحي حوالى ٤٠٪ من مدينة الاسكندرية فقط في حين أن حوالى ٦٠٪ من المدينة محرومة من هذه الخدمات بالرغم من ارتفاع الكثافة السكانية في معظم المناطق المحرومة وهناك العديد من المشاكل المتعلقة بالصرف الصحي بمدينة الاسكندرية ومنها :

- ١ - تحميل الشبكة بأكثر من طاقتها نتيجة لزيادة الكثافة السكانية بالمناطق المخدومة على الرغم من أن الشبكات عمرها حاليا يتراوح بين ٥٠ - ٧٠ عاما الأمر الذى يترتب عليه الطفق وانتيار الشبكات لتآكل المواد المصنوعة منها .
- ٢ - ان مياه الصرف الصحي للمدينة يتم التخلص من جزء كبير منها خلال المصب البحرى عند قايتباى وهو مكسور في أكثر من موقع أقربا على بعد ٣٠ مترا من الشاطئ وجزء آخر يصرف في بحيرة مريوط وبعض المصارف الزراعية وأغلب هذه المخلفات تعود إلى البحر مما يسبب تلوثه وتلوث البيئة وتهديد السياحة في مدينة الاسكندرية .

ولحل المشاكل المتعلقة بالصرف الصحي تسمى هيئة الصرف الصحي إلى تنفيذ العديد من المشروعات التى تستهدف حل تلك المشاكل . وبدأت في تنفيذ خطط عاجله لإمداد الشبكات وانشاء محطات الرفع والفضخ المختلفة ضمن شبكة شاملة للاسكندرية الكبرى وينتجج الرأى إلى اعتماد اشتراك المستفيدين بالشبكة في نفقاتها كما هو متبع في المرافق الأخرى .

التخلص النهائي لمياه البحارى في مدينة الاسكندرية :

منذ عام ١٩٧٦ تقوم مجموعات استشارية مصرية وأمريكية بدراسة التخطيط العام لمشروع الصرف الصحي لمدينة الاسكندرية ولا زالت هذه الدراسات مستمرة حتى الآن نتيجة لثمثرها العديد من المرات لإصرار هذه المجموعات الاستشارية على التخلص من مخلفات الصرف الصحي في البحر ورفض ذلك من مختلف الهيئات الشعبية والتنفيذية والعلمية لتفضيل هذه الهيئات الصرف في الصحراء .

- ويرى مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية أنه وبعد دراسات مستفيضة وبمنظرة شمولية لحماية البيئة من التلوث وحفاظا على صحة مدينة الاسكندرية السياحية وتوفيرا للموارد المائية والعناصر السائدة لاستصلاح واستزراع أراض جديدة تخفيفا للأمن الغذائى وتمشيا مع استراتيجيات الدولة واتفاقا مع رأى الهيئات الدولية والقوانين الدولية في هذا الشأن التوصيه بما يلى :
- ١ - ضرورة اجراء التنقية اللازمة على مخلفات الصرف الصحي لمدينة الاسكندرية بالطرق الاقتصادية الملائمة لظروفنا المحلية .
 - ٢ - إلغاء الخطة التى تقترح التخلص من مخلفات الصرف في البحر واعتماد القرار والامكانات اللازمة للتخلص من مخلفات الصرف الصحي في الصحراء واستخدامها في استصلاح واستزراع أراض جديدة واستخدام عمالة وعملة محليتين بنسبة أكبر .

وما يجدر ذكره أن مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية قد قام بدراسة الجدوى الفنية الاقتصادية للصرف في البحر والصحراء وباستخدام أرقام التكاليف للبديلين لاهمال هذه المجموعات الاستشارية للعوائد الممكن تحقيقها من استخدام مخلفات الصرف الصحي في استصلاح واستزراع أراض جديدة خاصة وان مدينة الاسكندرية تعاني من فجوة غذائية كبيرة سوف تتفاقم في المستقبل وقد اتضح من هذه الدراسات الجدوى الاقتصادية للصرف في الصحراء بالإضافة إلى قصر الوقت اللازم لتنفيذه وسهولة الصيانة وعدم اهدار الموارد المائية والسائدة وحفظا على البيئة من التلوث .

الكهرباء

بدراسة الموقف الحالى والمستقبل لاحتياجات الطاقة الكهربائية محافظة الاسكندرية في ضوء مشروعات شركة توزيع كهرباء الاسكندرية الحالية والمستقبلية اتضح أنه في نهاية عام ١٩٨٣ سيحدث عجز في الطاقة يتم الحصول عليه من الشبكة الموحدة بقدر نحو ١٧٦ ميغاوات أما في عام ١٩٨٧ بعد تمديد التوسعات في مشروعات توليد الكهرباء في غرب الاسكندرية والساحل الشمالى فسوف يكون هناك فائض في الطاقة الكهربائية يقدر نحو ١١٠ ميغاوات يمكن تصديره إلى الشبكة الموحدة أما في عام ٢٠٠٥ فإنه سوف يكون هناك فائض يقدر نحو ١٦٨٠ ميغاوات يمكن تصديره إلى الشبكة الموحدة بعد انشاء المحطة النووية بالصبعة بطاقة ١١٠٠ ميغاوات .

وبدراسة تطور انتاج الطاقة الكهربائية لمدينة كهرباء الاسكندرية خلال الفترة من ١٩٦٩:٦٨ إلى ١٩٨٤:٨٣ اتضح أن الإنتاج قد ارتد من نحو ٦٥٩ مليون كيلو وات ساعة إلى نحو ١٧١٧.٤ مليون كيلو وات ساعة والمتوقع أن يزداد إلى نحو ٤٧٥٠ مليون كيلو وات ساعة عام ٢٠٠٥ . ولقد ازداد تطور استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية من نحو ٣٤٧ كيلو وات ساعة إلى نحو ٥٧٢ كيلو وات ساعة خلال نفس الفترة ويتوقع أن يزداد إلى نحو ١٠٠٠ كيلو وات ساعة عام ٢٠٠٥ .

بيان لتسمية العلاقة بين العرض والطلب

خلال الفترة من العام المالي ٨٨ - ٩٩ الخالص من شاطئ ١٩٨٤ / ١٩٨٥ وشوفاة عام ٢٠٠٥

- ١ -



الاستهلاك لا يمثل المجهود المدعو

المواصلات السلكية واللاسلكية

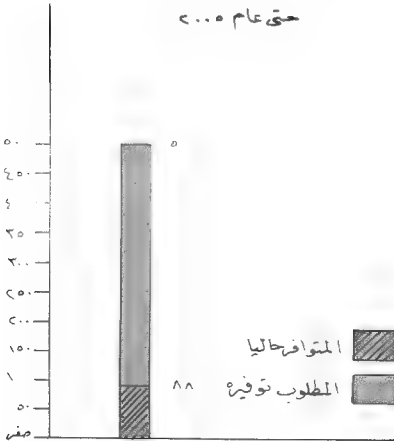
تعاين محافظة الاسكندرية من عجز كبير في عدد خطوط التليفونات حيث يبلغ عدد خطوط التليفونات حاليا حوالى ٨٨ ألف خط وطبقا للمعدلات الدولية يجب أن يتوافر بها حوالى ٣٠٠ ألف خط أى أن هناك عجزا في سعة السنترالات من الخطوط يعادل حوالى ٢١٢ ألف خط .

وتشمل خطة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية تعديد مشروعات سواء لاحلال أو استبدال السنترالات التى انتهى عمرها الافتراضى ومشروعات لاستكمال بعض السنترالات ومشروعات لإنشاء سنترالات جديدة ومشروعات لرفع كفاءة شبكة التلكس وزيادة دوائر الاتصالات الدولية والمحلية وتحسين خدمة الترنك والدليل وسوف يترتب على التعاقدات الجديدة اضافة حوالى ١٠٠ ألف خط لشبكة المحافظة وبذلك سوف تصل في عام ١٩٨٦ إلى حوالى ١٨١ ألف خط .

وبدراسة احتياجات محافظة الاسكندرية عام ٢٠٠٥ اتضح أن محافظة الاسكندرية تحتاج إلى حوالى نصف مليون خط من المتوقع أن يتوافر منها وفقا لمشروعات هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية حتى عام ١٩٨٦ حوالى ١٨٠ ألف خط وعلى ذلك فإن عدد الخطوط المطلوب توفيرها حوالى ٣٢٠ ألف خط حتى عام ٢٠٠٥ تبلغ استثماراتها حوالى ٤٠٠ مليون جنيه بأسعار ١٩٨٣ موزعة على أربع خطط خمسية .

احتياجات محافظة الاسكندرية من التليفونات

حتى عام ٢٠٠٥



التعليم

بلغ عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية (من سن ٦ - ١٥ سنة) في عام ١٩٨٢ حوالي ٤٦٦ ألف تلميذ يشغلون حوالي ١٠٤٥٦ فصلا . ويرتفع أعداد تلاميذ هذه المرحلة إلى حوالي ١,١٩ مليون تلميذ في عام ٢٠٠٥ يحتاجون إلى زيادة عدد الفصول الحالية بحوالي ١٦٣٨٨ فصلا وفقا للمعدل الحالي وحوالي ٢١٣٠٤ مدرسا وفقا للمعدل الحالي أو إضافة ٢٠٦٠٢ فصلا وحوالي ٣٠٩٠٢ مدرسا وفقا للمعدل النمطي .

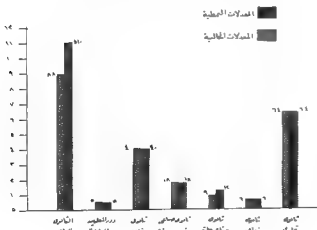
وقد بلغ عدد الطلبة بالمرحلة الثانوية في عام ١٩٨٢ حوالي ٩٦,٥ ألف طالب يتوقع أن يرتفع عددهم إلى حوالي ٣٣٢,٥ ألف طالب في عام ٢٠٠٥ ويتطلب ذلك زيادة عدد الفصول الحالية بحوالي ٦٨٣٠ فصلا تستلزم العمل بها حوالي ١٦ ألف مدرس ثانوي .

أما التعليم الجامعي بمحافظة الاسكندرية فيبلغ متوسط عدد الطلبة القيديين في جامعة الاسكندرية حوالي ٧٥ إلى ٧٦ ألف طالب سنويا ويعتبر هذا العدد هو الحجم الأقصى الذي تستطيع أن تستوعبه جميع امكانيات الجامعة سواء المادية أو البشرية . ومعنى هذا أن جامعة الاسكندرية في عام ٢٠٠٥ لا تستطيع أن تستوعب الاعداد المتزايدة للطلاب ولذا ينبغي انشاء جامعة في مدينة العامرية الجديدة وأخرى في محافظة البحيرة بالإضافة إلى زيادة امكانيات جامعة الاسكندرية . إذ تحتاج الجامعة إلى ١٤ مدرجا جديدا وتحتاج إلى ٤١ قاعة بحث وعدد ٥ مشرحات لكلية الطب وهذا بخلاف الاحتياجات المادية الأخرى المتعلقة بالأدوات والآلات والأجهزة والمعامل وغيرها .

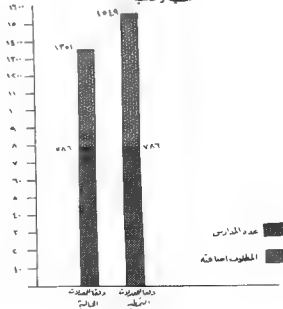
وقد وضعت خطة استثنائية طويلة الأجل من عام ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ مكونة من أربعة خطط خمسية خاصة بالتعليم بالاسكندرية تستهدف انشاء ٢٧٤٣٢ فصلا سعة كل منها ٤٠ تلميذا (أي اضافة ١٠٣١ مدرسة) في مختلف مراحل وأنواع التعليم تحت الجامعي وانشاء ١٤ مدرجا سعة كل منها ٥٠٠ طالبا موزعة على الكليات المختلفة بالجامعة وعدد ٤١ قاعة بحث تسع الواحدة منها ٦٠ طالبا وعدد ٥ مشرحة تسع الواحدة منها ١٠٠ طالب .

وقد بلغت إجمالي المبالغ الاستثنائية اللازمة لتنفيذ ذلك حوالي ٣٣٣,٧ مليون جنيه منها حوالي ٢٧٩,٢ مليون جنيه للتعليم تحت الجامعي والمبلغ المتبقى البالغ ٤,٥ مليون جنيه للتعليم الجامعي وقد تضمنت هذه المبالغ نسبة احتياطي تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أي تغيرات في الأسعار أو التكاليف في المستقبل .

عدد المدارس المطلوب انشاؤها حسب الأوجه المادية
لتحسين أنواع التعليم الثانوي وفصول الفصول المتوسطة



احتياجات محافظة الاسكندرية من المدارس وفقاً للفئات
الطبية والحالية



الثقافة

تتطور الأنشطة الثقافية بمدينة الاسكندرية على عدة قطاعات أساسية :

١ - قطاع الثقافة الجماهيرية : وهدها تقديم الخدمات الثقافية للجماهير في مختلف المراحل السنية واكتشاف مواهبهم الفنية والأدبية وتبعتها سبعة قصور وبيوت للثقافة وهي قصور ثقافة الحرية والأنفوشي والشاطبي والقبارى وبيوت ثقافة الأطفال والطلّاع بسيدي جابر وبولكل وأبي قير .

٢ - قطاع الآثار : ويعني باكتشاف الآثار وترميمها وصيانتها وعرضها على الجمهور . ويمكن حصر أهم المناطق الأثرية في الاسكندرية في برج أبي قير وبرج الطرخ ومسجد العطارين وميدان المساجد وقلمة قايتباي وكوم الناصورة والأسوار الأثرية بالشلالات بالإضافة للمناطق الأثرية التابعة للمتحف اليوناني في منطقة كوم الشقافة وعمود السوارى والمسرح الروماني ومنطقة مصطفي كامل والأنفوشي والرأس السوداء والوردبان وصهرج السلطان حسين ومنطقة أسكال الغلال والبردين ومقبرة اللاتين ومقبرة الشاطبي .

٣ - قطاع الكتاب والنشر : ويعني بالتأليف والنشر وتوزيع الكتب وأهم أنشطته مكتبة الاسكندرية العامة التابعة لديوان عام المحافظة .

٤ - قطاع المسرح : ويعني بتقديم الفن الشعبي والمسرحيات ويبلغ عدد المسارح بمدينة الاسكندرية ٨ مسارح .

٥ - قطاع السينما : ويقوم بتشغيل وإدارة دور العرض ويبلغ عدد دور السينما في مدينة الاسكندرية ٢١ دارا للعرض .

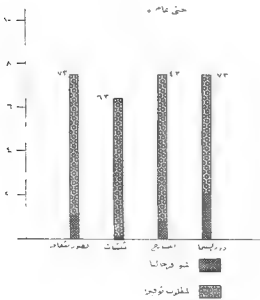
٦ - قطاع الموسيقى والباليه : ويعني بتقديم الفن الموسيقي والباليه للجمهور السكندري ويشمل فصول تعلم وفرق تدريب .

٧ - قطاع المتاحف وعروض الفنون التشكيلية : ويعني بإدارة المتاحف وقاعات عرض الفنون التشكيلية ويوجد بالاسكندرية ٤ متاحف و١٠ قاعات عرض للفنون التشكيلية .

وتقدر احتياجات سكان محافظة الاسكندرية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٦٦ قصرا ثقافيا وحوالى ٦٢ مكتبة تضم ٤٨٠ ألف كتاب وحوالى ٦٥ مسرحا تضم حوالى ٣٩ ألف كرسى وحوالى ٥٢ سينا تضم حوالى ٨٦ ألف كرسى .

وتقدر اجمالي الاستثمارات اللازمة لقطاع الثقافة حتى عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٤٨ مليون جنيه منها حوالى ١٢٧ مليون جنيه لقصور الثقافة وحوالى ٣٥ مليون جنيه للمكتبات وحوالى ١٩ مليون حيه للمسارح وحوالى ١٩ مليون جنيه لدور السينما وحوالى ٤٨ مليون جنيه لإقامة مجمع ثقافى متكامل يختار له موقع مناسب ومتوسط بقلب المدينة .

حياتيات محافظة الاسكندرية من قصور ثقافة ولحانات والمسارح ودور السينما



العمود السوارى كوم المشرق Colonne Pompee (Kom el Chougata)

الشئون الصحية بالاسكندرية

قسمت الاسكندرية في عام ١٩٦٧ إلى أربع مناطق طبية تابعة لمديرية الشئون الصحية وهى منطقة شرق ومنطقة وسط ومنطقة غرب ومنطقة العامرية .

ويبلغ اجمالى عدد الأسرة بمستشفيات وزارة الصحة والقطاع الخاص بالاسكندرية في عام ١٩٨١ حوالى ٨٢٥٦ سريرا منها حوالى ٧٩٦٣ سريرا (٩٦٪) في مستشفيات وزارة الصحة والجامعة والتأمين الصحى والمؤسسات العلاجية والعدد المتبقى من الأسرة البالغ حوالى ٢٩٣ سريرا (٤٪) توجد في المستشفيات الأخرى وتقوم مستشفيات الجامعة بالدور الطبى الرئيسى في الاسكندرية .

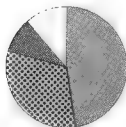
والوضع الحالى في المستشفيات بالاسكندرية حسب الأرقام والمعدلات يؤكد ضرورة التوسع الأفقى والرأسى في قطاع الصحة بصفة عامة إذ لا تتجاوز المساحة المخصصة للمرضى ٦٥٪ من مساحة البنى ومتوسط الإقامة في المستشفى ١٥ يوما ومعدل الأسرة لكل ألف نسمة لا يتجاوز ٣.٢ سرير وهى معدلات في مجملها تدل على انخفاض مستوى الرعاية الصحية بالمحافظة .

وقد حسب اعداد الأسرة اللازم اضافتها إلى العدد الحالى للأسرة خلال الفترة من ١٩٨١ - ٢٠٠٥ بحوالى ١٠٧٤٤ سريرا وفقا لمعدل ٤ أسرة/ألف نسمة وهو معدل البيئة العامة للتأمين الصحى أو حوالى ١٥٤٩٤ سريرا وفقا لمعدل ٥ أسرة/ ألف نسمة وهو المعدل المستهدف لرفع مستوى الرعاية الصحية في الاسكندرية . هذا بخلاف المضافة عدد ١٧٣ عيادة صحية بالأحياء وعدد ٤٦ مركزا طبيا حضريا وعدد ١٤١ مكتب صحة وعدد ١٥ مجموعة صحية ريفية وعدد ٣٤ وحدة صحية ريفية وعدد ٨٩ مركزا لرعاية الأمومة والطفولة وعدد ٢٤ مجموعة صحية مدرسية وعدد ٨٧ وحدة صحية تخصصية مدرسية وعدد ٤٦ وحدة أمراض متوطنة وعدد ٥ مستوصفات صدرية .

وتقدر جملة الاستثمارات اللازمة لرفع مستوى الرعاية الصحية في الاسكندرية بحوالى ١٨٧.٧ مليون جنيه (وفقا لمعدل ٤ أسرة/ألف نسمة) أو حوالى ٢٤٤.٧ مليون جنيه (وفقا لمعدل ٥ أسرة/ ألف نسمة) وهذه الاستثمارات موزعة على أربع خطط خمسية من عام ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ متضمنة نسبة احتياطي تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أية تغيرات في الأسعار أو التكاليف في المستقبل .

توزيع الخدمات الصحية على القطاعات الصحية

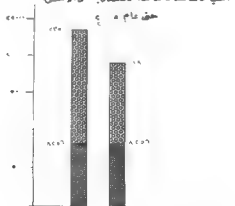
بمحافظة الاسكندرية



عدد الاسر



احتياجات سكان محافظة الاسكندرية من الأسرة



القطاع العام
القطاع الخاص

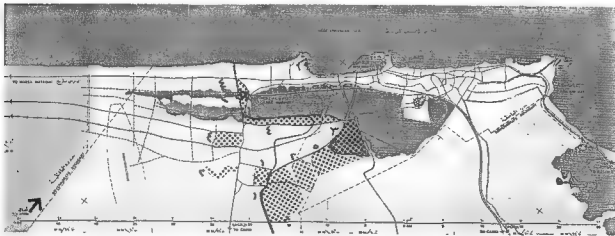
القطاع الصناعي بمحافظة الاسكندرية

تمثل الاسكندرية قاعدة صناعية قوية حيث يتركز بها حوالى ٣٨٪ من الصناعة في جمهورية مصر العربية ويمثل عدد العاملين في المصانع التي تصم أكثر من ٢٥ عمالا في محافظة الاسكندرية حوالى ٢٢٪ من اجنء عدد العاملين في القطاع الصناعى في جمهورية مصر العربية وان كان غالبية العامل يتركزون في مصاعات العرء والمسيح وبلغ الدخل الصناعى بمحافظة الاسكندرية حوالى ٥١٥ مليون جنيه أما صافى الدخل الصناعى فيبلغ حوالى ١٥٤ مليون جنيه وفقا لأرقام ١٩٧٦ .

وتتبعثر مواقع المصاعات اختلعة في مدينة الاسكندرية تبعثا كبيرا غير مصصط أو مخطط داخل المناطق السكنية وى مختلف أحياء المدينة مما ترتب عيه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تحميل المرافق اختنعة مما يفوق طاقتها كثيرا . لذا يوصى مشروع التخطيط الشملى لمحافظة الاسكندرية بضرورة جعل مدينة الاسكندرية منطقة انكاش صناعى عى أن تكون المصاعات الجديدة فى منطقة عرب المدينة لما يتمتع به عرب الاسكندرية من امكانيات عديدة للتنمية الصناعية . وكذلك مدينة العامرية الجديدة ليس هذا فحسب بل ان المشروع أوصى بضرورة نقل مصنع الحديد الاسفنجى من موقعه الحالى إلى مدينة العامرية الجديدة كذلك تمت التوصية بنقل شركة العرب الأهلية والمدايع من موقعها الحالى إلى منطقة المصاعات بمدينة العامرية الجديدة . بالإضافة إلى التوصية بنقل العديد من الشركات للصناعة الأخرى إلى منطقة عرب المدينة ومدينة العامرية الجديدة أيضا . حيث أن ذلك سوف يسهم في دعم العمران والقاعدة الاقتصادية الصناعية في هذه المناطق من ناحية ويعمل عى التغلب عى مشاكل الاسكان والمواصلات والمرافق التي تعاني منها مدينة الاسكندرية من ناحية أخرى وكذلك فإن نقل هذه المصاعات سيوفر مساحات كبيرة يمكن الاستفادة منها في العديد من مشروعات الاسكان والخدمات من ناحية ثالثة

ونقل هذه المصاعات يمكن أن يتم على مرحلتين تشمل المرحلة الأولى نقل المصاعات القائمة في اقسام الرمل وسيدى حمار واد شرق ولسنره وكرومر . وتشمل المرحلة الثانية أقسام العطارين والمشية . وحتى تكون خطوات النقل على أسس علمية سليمة فإن الأمر يشطل المزيد من الدراسات مع تزويد الامتداد العمرانى غرب المدينة ومدينة العامرية الجديدة بالمرافق اختنعة اللازمة لذلك

وقد قدرت الاستثمارات اللازمة للقطاع الصناعى بمحافظة الاسكندرية حتى عام ٢٠١٥ بحوالى ٤.٣ مليار جنيه تشمل من تنصمه الخطة الخمسية القومية ١٩٨٣ ٨٢ - ١٩٨٧ لقطاع الصناعة بمحافظة الاسكندرية والبالغة حوالى ١.٠٢٥ مليار جنيه كما تشمل أيضا الاستثمارات التي تنصمها التصور العاء لتخطيط المنطقة بين المكس والكينو ٣٦ من الاسكندرية والذي اعده وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي والتي تقدر بحوالى ٣.٤ مليار جنيه



- | | | |
|-----------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| ١ - منطقة مصاعات بتروكياوات | ٣ - منطقة مصاعات معدنية وشروية | ٥ - منطقة مصاعات غزل ونسيج |
| ٢ - منطقة مصاعات غذائية | ٤ - منطقة مصاعات ميكانيكية | |

الزراعة

تستهدف خطة الإنتاج الزراعي بمحافظة الاسكندرية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي لسكان المحافظة حاليا وحتى عام ٢٠٠٥ .

واتضح من الوضع الإنتاجي والاستهلاكى الغذائى الباقى الحالى بالاسكندرية أن هناك فجوة غذائية بالنسبة للقمح والبقول والأرز والادرة الشامية تقدر بحوالى ٢٥٨ . ١٢,٣ - ٧٧,٦ - ١٧٧,٨ ألف طن على الترتيب سنويا . وسوف تتفاقم هذه الفجوة فى الحبوب حتى عام ٢٠٠٥ فتصبح حوالى ٦٠٢ ألف طن للقمح وحوالى ١٦٠ ألف طن للأرز وحوالى ٣٨٥ ألف طن للأدرة الشامية سنويا .

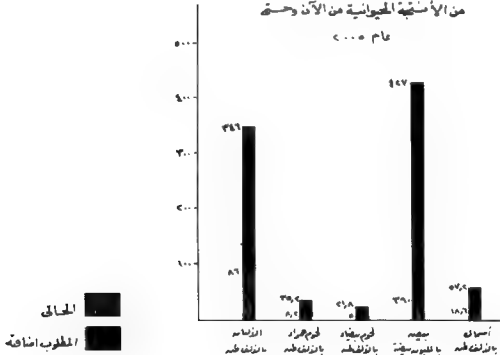
وانصح أنه لا يستطيع انتاج الحفصراوات فى محافظة الاسكندرية أن يغطى الاستهلاك منها حتى عام ٢٠٠٥ خاصة الحفصر الورقية والطاطم والبطاطس والفلفل والبطاطا والقرعيات والبقوليات ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة **للفاكهة** اذ يظل المعجز قائما بالنسبة للموالح والموز والكثيرى والبلح والتفاح .

ويقضى الأمر السير فى اتجاه زيادة انتاجية العدان من الزروع الباتية وتوسيع الرقعة المتزرعة باستصلاح الاراضى البور المتخللة البالغ مساحتها ٤٠ ألف فدان لكى يصبح اجمالى الرقعة المتزرعة حوالى ١٤٠ ألف فدان بالإضافة إلى ذلك التوسع فى انتاج الزروع الحفصرية والفاكهة وادخال النباتات الطلية والمطرية والزهور والزينة فى التركيب المحصولى . كما ينبغى الاستفادة من التكامل الاقتصادى الاقلمسى الذى يشمل محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح لتغطية احتياجات السكان بالاسكندرية من المحاصيل التى يستمر فيها المعجز أو لا تنتج بالمحافظة .

احتياجات سكان محافظة الاسكندرية

من الأمتعة الحيوانية من الآن وحتى

عام ٢٠٠٥



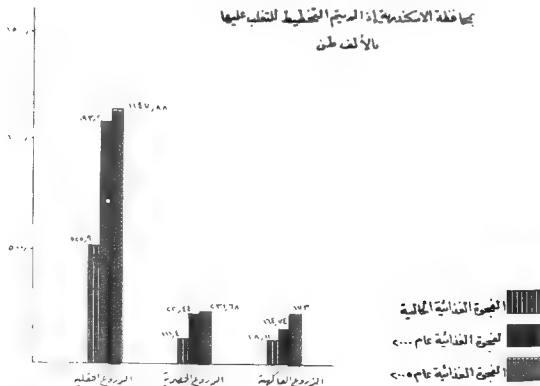
أما بالنسبة للوضع الانتاجي والاستهلاكى الغذائى للبروتين الحيوانى بالاسكندرية فانتضح أن انتاج المحافظة من البروتين الحيوانى وفقا لمصادره المختلفة قاصر عن سد احتياجات السكان والتي تقدر بحوالى ١٩ - ٢٠ جرام بروتين للفرد يوميا اذ تقدر الفجوة الغذائية من البروتين الحيوانى فى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٢٣٦ ألف طن من الألبان وحوالى ٢٧ ألف طن من اللحوم الحمراء وحوالى ١٠,٣ مليون دجاجة تسمين وحوالى ٣,٥ مليون بيضة وحوالى ١١,٦ ألف طن من الأسماك .

ويتطلب حل للمشكلة الغذائية زيادة الانتاج الحيوانى فى المحافظة بالإضافة إلى زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع فى مشروعات زيادة الثروة الحيوانية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ . فيجب زيادة الثروة الحيوانية الحالية وحتى عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ١٣٨ ألفا من حيوانات اللبن الحلابية وحوالى ٦٢ ألفا من عجول التسمين وحوالى ٢٠٧ آلاف من النعاج هذا بخلاف توابع هذه الحيوانات المذكورة . كما ينبغى زيادة اعداد الدواجن المنتجة للحوم إلى حوالى ٢٢,٢ مليون دجاجة ومنتجة للبيض إلى حوالى ٣١,١ مليون دجاجة . ولذا فإن مشروع التخطيط الشامل يوصى فى هذا المجال بإعادة استخدام مياه الصرف الصحى فى استصلاح واستزراع أراض جديدة تحقيقا للأمن الغذائى من ناحية وحماية من التلوث البيئى من ناحية أخرى .

ولتنفيذ خطة استصلاح الأراضى وإقامة مشروعات الانتاج الحيوانى بالمحافظة من عام ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ ينبغى تدبير حوالى ٧٣٩ مليون جنيه كاستثمارات يخصص الانتاج النباتى منها حوالى ٣٣ مليون جنيه ويخصص الانتاج الحيوانى المبلغ المتبقى البالغ ٧٠٦ ملايين جنيه علما بأن هذه المبالغ تتضمن نسبة احتياطى تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أى تغيرات فى الأسعار أو التكاليف فى المستقبل .

الفجوة الغذائية الحالية والمستقبلية في الزروع النباتية

بمحافظة الاسكندرية - المربم التخطيطى المطلوب عليها
بالألف طن



العالم السياحية للمدينة الاسكندرية

تعتبر الاسكندرية مدينة سياحية ومصيفا جذابا بسبب وضعها الجغرافي المتميز واعتدال مناخها صيفا وتوافر الكثير من الخدمات الضرورية للسياحة وكونها مركزا اقتصاديا وصناعيا هاما علاوة على انها الميناء البحرى الأول في مصر . وتحتوى مدينة الاسكندرية على عدد كبير من المناطق السياحية والترفيهية الهامة نخص بالذكر منها آثار كوم الدكة وقلعة قايتباى وآثار كوم الشقافة والمقابر الرومانية وعمود الموارى وميدان المساجد وحدائق الشلالات والزهرة وانطونيادس وشواطئ الاستحمام والميناء الشرق والمعمورة والمتنزه وضاحية أبى قير وضاحية المعجى وضاحية كنج مريوط .

وتبلغ الطاقة الفندقية السياحية الحالية بمدينة الاسكندرية حوالى ٥٤ فندقا يبلغ عدد غرفها حوالى ٣٣٠٠ غرفة .

هذا بخلاف المشروعات الفندقية السياحية أو الفنادق تحت الإنشاء والتي تبلغ ١١ مشروعا يبلغ عدد غرفها حوالى ١١٢٧

غرفة والفنادق غير السياحية وعددها ١٩٣ فندقا وعدد غرفها ٤١٤٤ غرفة والوحدات السكنية المفروشة والتي تقدر بحوالى ١٧٠ ألف وحدة عدد غرفها حوالى ٥١٠ آلاف غرفة .

ويوصى مشروع التخطيط الشامل بعمل دليل سياحى للمواقع الأثرية بالاسكندرية وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة واقامة متحف حضارى والاهتمام بالمناطق الخضراء وريادة رفعتها وتطوير الميناء الشرق ليصبح منطقة متنزهات وانشطة رياضية بحرية وترفيهية والنهوض بالشواطئ وحمايتها من التلوث والاهتمام بنظافتها مع خلق متنزهات جديدة على الشاطئ فى الأماكن التى



تسمح بذلك وازدانة الأنشطة البحرية. والمهرجانات الرياضية وربط منطقة أبي قير بمدينة رشيد بحرا وبناء قرى سياحية متكاملة بمنطقة العجمى وسيدى كرير وجعل منطقة كنج مربوط مركزا للسياحة العلاجية والسياحة الشتوية . واقامة معرض دائم لمدينة الاسكندرية واقامة مدينة ملاهى وحديقة نباتات عامة ومركز للمؤتمرات وأنشطة بحرية مختلفة واستغلال شواطئ بحيرة مربوط بعد تنقيتها كمحاور أساسية للنشاط السياحى لكى يصبح لمدينة الاسكندرية ثلاث واجهات بحرية . وانشاء منتزهات وحدائق حول المطار البحرى وانشاء خطوط بحرية تربط بين شواطئ المدينة .

وتقدر الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للسياحة بالاسكندرية بحوالى ١٠٩٨ مليون جنيه حتى عام ٢٠٠٥ حيث ينص الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بها حوالى ٣٦٠ مليون جنيه ويخص الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه .

ويدخل فى هذه الاستثمارات ضرورة مضاعفة عدد الغرف والخدمات السياحية الحالية وانشاء مجموعة من القرى السياحية على الساحل الشمالى وتطوير ضاحية أبو قير السياحية .



الحفاظ على التراث الحضارى

التراث الحضارى هو كل ما يكون موضع اعتراز المدينة وقصرها - مما يدل على التطور الحضارى للمجتمع والدولة من نواحيه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويستهدف التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية التوفيق بين متطلبات الحياة المعاصرة وبين الحفاظ على التراث الحضارى الذى يؤصل للمدينة قيمتها التاريخية والثقافية ويأخذ بعين الاعتبار القوى الحضارية التى بلورت ملامح ومعالم ذلك التراث الحضارى وجعلته كثرات حضارى وقومى بالغ الأثر وعظم القيمة - ولذلك فإن التخطيط يقصد بالحفاظ على التراث المعارى ليس بمجرد العناية والترميم لبعض المباني ذات الأهمية التاريخية فقط وإنما تطوير استعمالها بما يتناسب والوظيفة التى يجب أن تقوم بها كتحويل أحد القصور إلى متحف أو تهيئة أحد الآثار إلى مزار سياحى إلى غير ذلك . مع دراسة امكانية تزويد تلك المواقع بالخدمات المختلفة ومتطلبات الحياة المعاصرة بما لا يؤدى إلى تشويهها من الداخل والخارج .

وتختلف وسائل الحفاظ على التراث الحضارى وتتخذ اشكالا متنوعة فيها ما يهتم بصيانة الشواخص والمباني والأحياء والحفاظ عليها كما كانت سابقا ومنها ما يهتم بالإضافة إلى ذلك بعرض المبنى أو الشاخص للزيارة من قبل الجمهور ليبان ما يرمز إليه وأثره فى التطور الحضارى كذلك الحفاظ على الصناعات التقليدية ومحاولة زيادة انتاجها وتطويرها لتشجيع هذا النوع من الفنون الشعبية التقليدية . ومن وسائل الحفاظ على التراث الحضارى أيضا صيانة الشواخص والمباني بحيث تكون منسجمة مع الحاضر والمباني المجاورة وبحيث يمكن وضعها فى استعمالات تتفق مع متطلبات المجتمع الحالية .

ويتطلب الحفاظ على التراث الحضارى بالإضافة إلى ايجاد وعى عام لدى الأفراد والمجتمع ودوائر الدولة اظهار هذه الآثار وتسهيل الوصول إليها وابتعاد أماكن لانتظار السيارات بعيدة عنها قليلا وان يشمل التنظيم المناطق المحيطة بها مع العناية بالنظافة والاضاءة والتشجير وغير ذلك .

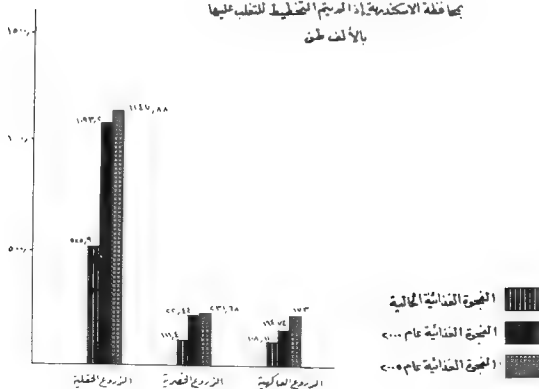


أما بالنسبة للوضع الانتاجي والاستهلاكى الغذائى للبروتين الحيوانى بالاسكندرية فاتفهم أن انتاج المحافظة من البروتين الحيوانى وفقا لمصادره المختلفة قاصر عن سد احتياجات السكان والتى تقدر بحوالى ١٩ - ٢٠ جرام بروتين للفرد يوميا اذ تقدر الفجوة الغذائية من البروتين الحيوانى فى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٢٣٦ ألف طن من الألبان وحوالى ٢٧ ألف طن من اللحوم الحمراء وحوالى ١٠,٣ مليون دجاجة تسمين وحوالى ٣,٥ مليون بيضة وحوالى ١١,٦ ألف طن من الأسماك .

ويتطلب حل المشكلة الغذائية زيادة الانتاج الحيوانى فى المحافظة بالإضافة إلى زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع فى مشروعات زيادة الثروة الحيوانية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ . فيجب زيادة الثروة الحيوانية الحالية وحتى عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ١٣٨ ألفا من حيوانات اللبن الحلابة وحوالى ٦٢ ألفا من عجول التسمين وحوالى ٢٠٧ آلاف من التعاج هذا بخلاف توابع هذه الحيوانات المذكورة . كما ينبغي زيادة اعداد الدواجن المنتجة للحم إلى حوالى ٢٢,٢ مليون دجاجة ومنتجة للبيض إلى حوالى ٣١,١ مليون دجاجة . ولذا فإن مشروع التخطيط الشامل يوصى فى هذا المجال بإعادة استخدام مياه الصرف الصحى فى استصلاح واستزراع أراض جديدة تحقيقا للأمن الغذائى من ناحية وحماية من التلوث البيئى من ناحية أخرى

ولتنفيذ خطة استصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الانتاج الحيوانى بالمحافظة من عام ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ ينبغي تدبير حوالى ٧٣٩ مليون جنيه كاستثمارات يخصص الانتاج النباتى منها حوالى ٣٣ مليون جنيه ويخصص الانتاج الحيوانى المبلغ المتبقى البالغ ٧٠٦ ملايين جنيه علما بأن هذه المبالغ تتضمن نسبة احتياطى تبلغ ٢٠٪ لمواجهة أى تغيرات فى الأسعار أو التكاليف فى المستقبل .

الفجوة الغذائية الحالية والمستقبلية فى المزرع النباتية بمحافظة الاسكندرية اذ المبرم التخطيط لتغلب عليها بالألف طن



العالم السياحية لمدينة الاسكندرية

تعتبر الاسكندرية مدينة سياحية ومصيفا جذابا بسبب وضعها الجغرافي المتميز واعتدال مناخها صيفا وتوافر الكثير من الخدمات الضرورية للسياحة وكونها مركزا اقتصاديا وصناعيا هاما علاوة على انها الميناء البحري الأول في مصر. وتحتوى مدينة الاسكندرية على عدد كبير من المناطق السياحية والترفيهية الهامة نخص بالذكر منها آثار كوم الدكة وقلعة قايتابى وآثار كوم الشقافة والمقابر الرومانية وعمود السوارى وميدان المساجد وحدائق الشلالات والتزهة وانطونيادس وشواطئ الاستحمام والميناء الشرقى والمعمورة والمتزه وضاحية أبى قير وضاحية المعجى وضاحية كنج مربوط .

وتبلغ الطاقة الفندقية السياحية الحالية بمدينة الاسكندرية حوالى ٥٤ فندقا يبلغ عدد غرفها حوالى ٣٣٠٠ غرفة .

هذا بخلاف المشروعات الفندقية السياحية أو الفنادق تحت الإنشاء والتي تبلغ ١١ مشروعا يبلغ عدد غرفها حوالى ١١٢٧

غرفة والفنادق غير السياحية وعددها ١٩٣ فندقا وعدد غرفها ٤١٤٤ غرفة والوحدات السكنية المعروضة والتي تقدر بحوالى ١٧٠ ألف وحدة عدد غرفها حوالى ٥١٠ آلاف غرفة .

ويوصى مشروع التخطيط الشامل بعمل دليل سياحى للمواقع الأثرية بالاسكندرية وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة واقامة متحف حضارى والاهتمام بالمناطق الخضراء وزيادة رقعتها وتطوير الميناء الشرقى ليصبح منطقة متنزهات وأنشطة رياضية بحرية وترفيهية والنهوض بالشواطئ وحمايتها من التلوث والاهتمام بنظافتها مع خلق متنزهات جديدة على الشاطئ فى الأماكن التى



تسمح بذلك وإضافة الأنشطة البحرية والمهرجانات الرياضية وربط منطقة أبي قير بمدينة رشيد بحرا وبناء قرى سياحية متكاملة بمنطقة المجمع وسيدى كرير وجعل منطقة كنتج مربوط مركزا للسياحة العلاجية والسياحة الشتوية . وإقامة معرض دائم لمدينة الاسكندرية وإقامة مدينة ملاهى وحديقة نباتات عامة ومركز للمؤتمرات وأنشطة بحرية مختلفة واستغلال شواطئ بحيرة مربوط بعد تنقيتها كمحاور أساسية للنشاط السياحى لكى يصبح لمدينة الاسكندرية ثلاث واجهات بحرية . وإنشاء متزهات وحدائق حول المطار البحرى وإنشاء خطوط بحرية تربط بين شواطئ المدينة .

وتقدر الاحتياجات الاستثنائية اللازمة للسياحة بالاسكندرية بحوالى ١٠٩٨ مليون جنيه حتى عام ٢٠٠٥ حيث يخص الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٥ - ١٩٩٠ منها حوالى ٣٦٠ مليون جنيه ويخص الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه والخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ حوالى ٢٦٤ مليون جنيه .

ویدخل فی هذه الاستثنائات ضرورة مضاعفة عدد الغرف والخدمات السياحية الحالية وإنشاء مجموعة من القرى السياحية على الساحل الشمالى وتطوير ضاحية أبو قير السياحية .



الحفاظ على التراث الحضارى

التراث الحضارى هو كل ما يكون موضع اعتزاز المدينة وفحراها - مما يدل على التطور الحضارى للمجتمع والدولة من نواحيه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويستهدف التخطيط الشامل مخاظة الاسكندرية التوفيق بين متطلبات الحياة العصرية وبين الحفاظ على التراث الحضارى الذى يؤصل للمدينة قيمتها التاريخية والثقافية وبأخذ بعين الاعتبار القوى الحضارية التى بلورت ملامح ومعالم ذلك التراث الحضارى وجعلته كثرات حضارى وقوى بالاع الأثر وعظيم القيمة - ولذلك فإن التخطيط يقصد بالحفاظ على التراث المعارى ليس مجرد العناية والترميم لبعض المباني ذات الأهمية التاريخية فقط وإنما تطوير استعمالها بما يتناسب والوظيفة التى يجب أن تقوم بها كتحويل أحد القصور إلى متحف أو تهيئة أحد الآثار إلى مزار سياحى إلى غير ذلك . مع دراسة امكانية تزويد تلك المواقع بالخدمات المختلفة ومتطلبات الحياة العصرية ، لا يؤدى إلى تشويهها من الداخل والخارج .

وتختلف وسائل الحفاظ على التراث الحضارى وتتخذ اسكالا متنوعة فيها ما يهتم بصيانة الشواخص والمباني والأحياء والحفاظ عليها كما كانت سابقا ومنها ما يهتم بالإضافة إلى ذلك بعرض المبني أو الشاخص للزيارة من قبل الجمهور لبيان ما يرمز إليه وأثره فى التطور الحضارى كذلك الحفاظ على الصناعات التقليدية ومحاولة زيادة انتاجها وتطويرها لتشجيع هذا النوع من الفنون الشعبية التقليدية . ومن وسائل الحفاظ على التراث الحضارى أيضا صيانة الشواخص والمباني بحيث تكون مسجمة مع الحاضر والمباني المحاورة وبمحيث يمكن وضعها فى استعمالات تتفق مع متطلبات المجتمع الحالية .

ويتطلب الحفاظ على التراث الحضارى بالإضافة إلى إيجاد وعى عام لدى الأفراد والمجتمع ودوائر الدولة تطهار هذه الآثار وتسهيل الوصول إليها وإيجاد أماكن لانتظار السيارات بعيدة عنها قليلا وان يشمل التنظيم المناطق المحيطة بها مع العناية بالنظافة والإضاءة والتشجير وغير ذلك .



التوصيات والاقتراحات الرئيسية للتخطيط الشامل للمحافظة على التراث الحضارى

- ١ - نشر الوعي حول الحفاظ على التراث الحضارى على مختلف المستويات .
- ٢ - القيام بأحصاء للمباني والشواخص ذات القيمة الحضارية وفى هذا الشأن قام مشروع التخطيط الشامل بعمل حصر مبدئى مع تسجيل بعض معالم التراث الحضارى بالاسكندرية ونوصى باستكمال هذا الجهد ليصبح التسجيل شاملا وان يتم بالمرس والصورة ويوضع على كل أثر علامة مميزة تبين أنه من معالم المدينة .
- ٣ - اصدار تشريع للحفاظ على التراث الحضارى بحيث لا يسمح بهدمه أو تعديله أو الإضافة إليه
- ٤ - تأسيس هيئة مختصة للحفاظ على التراث الحضارى لمدينة الاسكندرية
- ٥ - إيجاد مصادر لتمويل عمليات الحفاظ على التراث الحضارى بطلب معونات من الدولة والهيئات المهتمة بذلك وجمع التبرعات من الداخل والخارج
- ٦ - اقتراح وتنظيم مسارات ثقافية وسياحية للمدينة وقد قام مشروع التخطيط الشامل بتحديد ثلاثة مسارات (قصر ومتوسط وطويل) لكى يقوم زائر المدينة بتتبعها والتمتع بمعالمها وآثارها والاطلاع على طبيعتها وملاحظتها الحضارية والثقافية .

الحفاظ على البيئة ومنع تلوثها

تعتبر مشكلة التلوث البيئى بمحافظة الاسكندرية والناجمة عن التمرركز الصناعى بها وتبعثر المنشآت الصناعية فى مختلف أحياء المدينة من المشاكل الكبيرة التى تعانى منها محافظة الاسكندرية حيث تقدر مخلفات السائلة الناتجة من هذه المصانع بحوالى ٨٧٨ ألف متر مكعب ولقد ترتب على التخلص من مخلفات المصانع والصرف الصحى فى البحر أن ساءت حالة الشواطئ وأصبحت جميعا بها نسبة كبيرة من الملوثات وإن كان معظمها ما زال صالحا للاستخدام وفقا للمعدلات العالمية ولم يقتصر التلوث على البحر فقط بل إن الترع المعبأة لمخاط مياه الشرب قد أصابها الكثير من الأمر الذى يؤثر على المستوى الصحى للسكان وانطلاقا من ذلك فإن مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية يوصى بشدة بعدم التخلص من مخلفات الصرف الصحى فى البحر وإعادة استخدامها فى استصلاح واستزراع أراضى جديدة وحمل مدينة الاسكندرية منطقة انكاش صناعى ونقل العديد من المصانع إلى منطقة غرب المدينة .

ويقترح مشروع التخطيط الشامل الاجراءات الآتية من أجل التحكم فى التلوث الصناعى .

- ١ - تطوير القانون المصرى الخاص بالتحكم فى الملوثات الصناعية وحمله قابلا للتنفيذ واعطاء الأجهزة المختصة سلطة مع أى مصنع من القاء مخلفاته السائلة غير المطابقة للمواصفات مع تعديل المواصفات المذكورة فى القانون حيث انها غير دقيقة فيما من حيث كمية الأكسجين الحوى المتبقي وعدم ذكر أى رقم خاص عن المواد الصلبة الدائبة
- ٢ - اجراء تعديل فى العمليات الصناعية ذاتها بحيث تستخدم نظم إعادة استخدام لمياه اللوثة
- ٣ - انشاء هيئة قومية لحماية البيئة من التلوث تقوم بعمل اللازم نحو مطابقة المخلفات السائلة لمواصفات القانون مع البدء فى تدريب قاعدة عريضة من الكيماويين للإشراف على التحاليل .
- ٤ - تخصيص جزء من أرباح الشركات الصناعية لإنشاء وحدات للمعالجة وتمويل بعض البحوث الدراسية لمعالجة هذه المخلفات .
- ٥ - وضع اشتراطات خاصة للصناعة التى يسمح باقامتها فى الاسكندرية مستقبلا بحيث تشتمل على عتات الثقيلة أو اللوثة لبيئة .

الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمارات المطلوبة للتخطيط الشامل

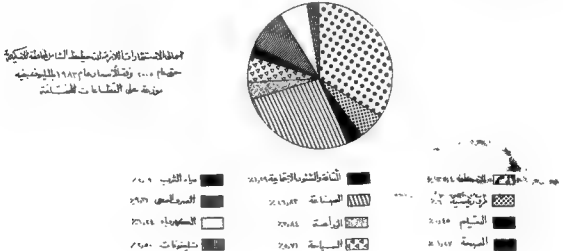
تعاين محافظة الاسكندرية من فجوة تمويلية تتمثل في زيادة النفقات عن الإيرادات وهذه الفجوة تميل إلى الاتساع فقد بلغت جملة النفقات حوالي ٨٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ في حين بلغت الإيرادات حوالي ٧٨,٦ مليون جنيه في نفس العام وتوزيع النفقات على الخدمات المحلية يلاحظ الاختلال وعدم التوازن فيما يبلغ نصيب الديوان العام والتعليم والصحة حوالي ٥٢,١٪ و ٣٢,٢٪ و ١٠,٢٪ من اجمالي نفقات المحافظة يبلغ نصيب الخدمات الأخرى مجتمعه حوالي ٥,٥٪ بالرغم من أهميتها للمجتمع السكندري كذلك يلاحظ أن حوالي ٤٦,٥٪ من اجمالي نفقات المحافظة هي مرتبات وأجور مما يجعل تكلفة القوة البشرية مرتفعة ويقلل من الكفاءة الانتاجية لتعسر العمل نتيجة القصور في مده بمستلزمات الانتاج .

كذلك اتضح من دراسة إيرادات المحافظة ارتفاع نسبة اعانة الدولة للمحافظة والقروض والتسهيلات الائتمانية في حين تنخفض نسبة الإيرادات الرأسمالية والرسوم والإيرادات المتنوعة للمحافظة أى الموارد الذاتية .

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من اجمالي مختلف تكاليف مديريات الخدمات وجد أنها تقدر بحوالى سبعة جنيهات بالأسعار الثابتة (عام ٦٢/٦١ كسنة أساس) عام ١٩٨١ . من ناحية أخرى فإنه اتضح من الدراسة أن نصيب الفرد من نفقات المحافظة أكبر من نصيب الفرد في تمويل إيراداتها حيث بلغ نصيب الفرد من اجمالي نفقات المحافظة حوالي ٧ جنيهات في حين يبلغ نصيبه من الموارد الذاتية للمحافظة حوالي ٣,٧ جنيه أى أن الفجوة المالية حوالي ٣,٣ جنيه عام ١٩٨١ بالأسعار الثابتة (عام ٦٢/٦١ كسنة الأساس) .

وبحساب الاستثمارات اللازمة للتخطيط الشامل لمحافظة الاسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ اتضح أنها تبلغ حوالى ١٦ مليار جنيه شاملة الاستثمارات المخصصة لمحافظة الاسكندرية لمختلف القطاعات في الخطة الخمسية القومية الحالية وكذلك ما قد يخصص لها في المخطط الخمسية القومية القادمة لذلك فإن هذه الاستثمارات يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص والتعاونى وشركات الاستثمار ورأس المال الأجنبى والعربى . وبين الجدول الآتى توزيع الاستثمارات لتنفيذ الاحتياجات المطلوبة لوضع التخطيط الشامل موضع التنفيذ .

وبدراسة توزيع القوة البشرية العاملة في مختلف القطاعات عام ٢٠٠٥ اتضح أن القوة البشرية العاملة عام ٢٠٠٥ تبلغ حوالى ١,٦ مليون نسمة بحسب الزراعة والصيد منها ٥,٣٧٪ والصناعات التحويلية والمناجم والمهاجر ٣٥,٨٪ والصناعات الجديدة ٧,٦٥٪ والتشييد والبناء ٥,٢٥٪ والخدمات المختلفة ٤٥,٩٪ . وبين الرسم التوضيحي المرفق الاحتياجات من القوى العاملة في كافة التخصصات والنشاطات على مستوى محافظة الاسكندرية .



4. The Comprehensive Master Plan attempts to preserve the unique coastal character of Alexandria as an important tourist center.
5. The Comprehensive Master Plan is especially concerned with the preservation of Alexandria's unique historical heritage.
6. The expansion zone from east to west surrounds Lake Maryut. This lake will provide two more extensive waterfronts for urban development and will increase the recreational and commercial opportunities for the city.
7. The southern limit of Alexandria's expansion is to be defined by a "green-belt." This buffer zone will protect the agricultural land and restrict industrial expansion. The green-belt will also act as the southern boundary for the western expansion zone.
8. A broad zone, running south from the new port of Dekheila, has been designated for existing and proposed industry. Such a zone will reduce the inherent conflict between industrial and residential areas.
9. The Comprehensive Master Plan establishes a comprehensive network of circulation systems that links the city from east to west, and provides for a number of axes from which the city can be approached and tied to regional circulation networks.
10. The Plan capitalizes on the development of the city's archeological and touristic resources and further develops facilities and amenities to enhance and promote these major assets.
11. The Plan proposes major programs for housing developments, serving a variety of population groups especially the Low and Limited-income groups.
12. The Comprehensive Master Plan bans or controls water pollution of waterfront beaches and recreational lakes. It proposes the use of primary treated waste-water as a major resource in land reclamation to increase agrarian production and employment opportunities.
13. To overcome the existing lack of adequate open and recreational space, the Comprehensive Master Plan proposes a hierarchical system of playgrounds, parks and an exposition facilities to be planned city-wide.
14. Downtown Alexandria is revitalized through the widening of some streets, pedestrian zones, parking garages and urban renewal projects of inner-city districts in addition to the provision of an efficient urban transport system.
15. The city is subdivided into various zones of definite building heights and floor area ratios depending on location, character and intensity of activity.
16. The Comprehensive Master Plan defines city limits within a green-belt beyond which no urbanization is allowed.
17. The Comprehensive Plan is a continuing process that should be periodically monitored, reviewed and updated taking into account the human and material resources which are always in flux.

**GOVERNORATE OF ALEXANDRIA
UNIVERSITY OF ALEXANDRIA
COMPREHENSIVE MASTER PLAN PROJECT
ALEXANDRIA COMPREHENSIVE MASTER PLAN**

Foreward :

The Comprehensive Plan Project for the City of Alexandria, Egypt is prepared by Alexandria University upon contractual agreement with the Governorate of Alexandria. The support and help given by the various departments of the Governorate of Alexandria and staff of the Faculty of Fine Arts in Alexandria is especially appreciated.

The Overseas Development Administration of the British Government has also contributed funds, which made possible the participation and valuable contribution of members of the Faculty of the University of Liverpool in the preparation of the Comprehensive Plan. The Comprehensive Plan Project wishes to acknowledge with gratitude the great effort and contribution of the O.D.A., staff of the University of Liverpool and all those who have helped and supported this enormous undertaking.

ALEXANDRIA COMPREHENSIVE MASTER PLAN

α CONDITIONS AND ISSUES:

The existing city of Alexandria has a distinctive character that derives fundamentally from its ribbon-like development along the Mediterranean coast of Egypt. The development of Alexandria has centered principally around its importance as a port and trading center, and more recently its value as a major coastal touristic resort and industrial center. The importance of these activities to the existing local economy is indicated below :

- The port of Alexandria handles 80% of Egypt's shipping.
- Alexandria attracts one and a half million tourists each year.
- Alexandria's manufacturing industry constitutes 38% of Egypt's industrial activity.

Not until now has the scale of unanticipated growth threatened Alexandria's unique character and historical heritage. There is an urgent need to house the growing population (expected to reach 4.75 million by the year 2005) and to improve the deteriorating condition of many existing houses. This situation has been made worse by the inflation spiral of land values and building costs. In addition, there is a need to protect irreplaceable agricultural land from sprawling urban development, to manage industrial expansion and to reduce the serious erosion of Alexandria's beaches. The urgent need to adopt a sound comprehensive master plan for systematic development is, therefore, required. The key issues of such a structured plan are outlined as follows:

- The growth in population
- Deteriorating housing conditions
- Increasing land values and construction costs
- Preservation of the historical heritage
- Protection of agricultural land
- Management of industrial expansion
- Control of environmental pollution and the erosion of beaches.

α The Comprehensive Master Plan Strategy

1. The Comprehensive Master Plan is intended, not only to deal with the problems of Alexandria's expansion, but also to be compatible with the plans for the new city of Amrayah (to the west), and the recommendations of the North Coast Tourist Development Plan.
2. The fundamental concern of the Alexandria Comprehensive Plan is how best to deal with the anticipated growth in population of approximately two million people above the present population of about three million inhabitants within favorable environmental conditions.
3. The intention is to develop an extensive expansion area to the west of the city. This decision was taken in order to preserve the valuable agricultural land located south-east of the city.



GOVERNORATE OF ALEXANDRIA
UNIVERSITY OF ALEXANDRIA

COMPREHENSIVE PLAN ALEXANDRIA 2005



Bibliotheca Alexandrina



0404792

9
3